Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 8 | Page 148 – 176 |2026 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Disagreements between between Zaidi and Asha'ir: The discussions of vision, justice, and the creation of the Qur'an in the book 'Umdat Al-Mustarshidin' written by Hamid Al-Mahalli (Date . 652 Higiri): A study and critical edition

Nawal Mohammed Ahmed Abdulmughni[1,*]
[1] Department of Islamic Studies, Faculty of Arts and Humanities - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *noal.abdoalmogni@su.edu.ye*

Keywords

1. Hamid Al-Mahalli
2. Umdat Al-Mustarshidin
3. Zaidis
4. Ash'arites
5. Fundamentals of Religion
6. Divine Justice

Abstract:

This research aims to study and investigate the points of doctrinal disagreement between the Zaydis and the Ash'arites in the book "Umdat Al-Mustarshidin Fundamentals of Religion " by the martyr Hamid

Al-Mahalli (d. 652 AH). The research focuses on pivotal issues presented by Al-Mahalli, namely: the vision of Allah, divine justice (including its relation to human actions, predestination, guidance, and misguidance), and the createdness of Qur'an.

The research employs a critical methodology to verify the selected text from the manuscript and a comparative analytical approach to its study. This involves presenting Al-Mahalli's arguments, which represent Zaydi thought in his era, and comparing them with the Ash'arite arguments he sought to refute. The study reveals the methodological foundations and the textual and rational evidence upon which each group based its position, thus illuminating an important aspect of the history of theological debate in the seventh century.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 8 | Page 149 – 176 | 2026|
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

مسائل الخلاف بين الزيدية والأشاعرة لمباحث الرؤية والعدل وخلق القرآن في كتاب عمدة المسترشدين لحُميد المحلي (ت 652هـ): دراسة وتحقيق

نوال محمد أحمد عبد المغني[1]*،
[1] قسم الدراسات لإسلامية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
***المؤلف:** noal.abdoalmogni@su.edu.ye*

الكلمات المفتاحية

1. حميد المحلي
2. عمدة المسترشدين
3. الزيدية
4. الأشعرية
5. أصول الدين
6. العدل الإلهي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحقيق مسائل الخلاف العقدي بين الزيدية والأشاعرة في كتاب "عمدة المسترشدين في أصول الدين" للشهيد حُميد المحلي (ت 652هـ). و يركز البحث على قضايا محورية عرضها المحلي، وهي: رؤية الله، والعدل الإلهي (بما يشمله من أفعال العباد، والقضاء والقدر، والهدى والضلال)، وخلق القرآن.

اعتمد البحث على المنهج التحقيقي في ضبط النص المختار من المخطوط، والمنهج التحليلي المقارن في دراسته، وذلك عبر عرض حجة المحلي التي تمثل الفكر الزيدي في عصره، ومقارنتها بحجج الأشاعرة التي سعى للرد عليها. وتكشف الدراسة عن الأسس المنهجية والأدلة النقلية والعقلية التي بنى عليها كل فريق موقفه، مما يضيء جانباً مهمًّا من تاريخ الجدل الكلامي في القرن السابع الهجري.

المقدمة:

الحمد لله منزّل الكتاب على قلب محمد النّبي الأمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين، الذي أرسله الله تعالى رحمة للعالمين.

وبعد:

فالتمهيد الذي بدأت به الباحثة ممتاز في تعريفه بعلم أصول الدين وأهميته لكن في نهاية الفقرة الثانية تحدثت عن الخلاف بشكل عام، ولم تربط الخلاف هذا بالكتاب الذي سيتم تحقيق موضوعات البحث منه، وهو كتاب عمدة المسترشدين أو بالمؤلف حميد المحلي، فيجب أن يوضح الباحث أن هذا الكتاب هو المصدر الذي سيعتمده البحث لدراسة هذا الخلاف، فيفضل إضافة عبارة في نهاية الفقرة الثانية ولتكن مثلا: (ويُعد كتاب 'عمدة المسترشدين في أصول الدين 'للشهيد حميد المحلي (ت 652هـ) نموذجاً مهمًّا يعكس طبيعة هذا الجدل الكلامي، حيث خصص جزءاً منه لمناقشة آراء الأشاعرة والرد عليها من منظور زيدي، وهو ما يجعله مصدراً أساسيًّا لدراستنا هذه).

ويُعدّ علم أصول الدين من العلوم الإسلامية المركزية التي أسهمت في تشكيل البنية العقدية للفكر الإسلامي؛ إذ عالج القضايا الكلية المتعلقة بالإيمان بالله تعالى، وصفاته، وأفعاله، وما يتفرع عنها من مسائل العدل الإلهي والتكليف الإنساني. وقد نشأ هذا العلم في بيئة فكرية شهدت تفاعلاً بين النص الشرعي والعقل، ممّا أدى إلى ظهور مدارس كلامية متعددة، اختلفت في مناهجها الاستدلالية وأدواتها المعرفية.

ويُعدّ الخلاف الكلامي بين الزيدية والأشاعرة من أبرز صور هذا التعدد المنهجي، حيث تمثل الزيدية امتدادًا لمدرسة العدل في تركيزها على المسؤولية الإنسانية وربط أفعال العباد بالعدل الإلهي، بينما اعتمد الأشاعرة منهجاً كلاميًّا مختلفًا في تقرير هذه القضايا، مؤكدين على شمول القدرة الإلهية ومشيئتها. وقد انعكس هذا الاختلاف المنهجي على عدد من مسائل أصول الدين، مثل رؤية الله تعالى، وأفعال العباد، والقضاء والقدر، وخلق القرآن، ويُعد كتاب 'عمدة المسترشدين في أصول الدين 'للشهيد حميد المحلي (ت 652هـ) نموذجاً مهمًّا يعكس طبيعة هذا الجدل الكلامي، حيث خصص جزءاً منه لمناقشة آراء الأشاعرة والرد عليها من منظور زيدي، وهو ما يجعله مصدراً أساسيًّا لدراستنا هذه.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تُعدّ مسائل الرؤية والعدل وخلق القرآن من أبرز مواطن الخلاف الكلامي بين الزيدية والأشاعرة، ويُعدّ كتاب عمدة المسترشدين لحميد المحلي (ت 652هـ) من النصوص التي تعكس هذا الجدل في سياقه العلمي، غير أنّه لم يحظَ بدراسة تجمع بين التحقيق العلمي والتحليل المقارن الذي يبين حقيقة موقف المؤلف وطبيعة معالجته لهذه القضايا، مما يثير تساؤلًا رئيسًا هو: **ما حقيقة الخلاف بين الزيدية والأشاعرة في هذه المباحث كما عرضها حميد المحلي في كتابه، وما منهجه في تناولها؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما القيمة العلمية لكتاب "عمدة المسترشدين" ومؤلفه حميد المحلي؟

2- ما المنهج الذي اتبعه المحلي في عرض مسائل الخلاف مع الأشاعرة في هذا الجزء من كتابه؟

3- كيف يمكن إخراج نص هذا الجزء إخراجاً علميًّا دقيقاً بناءً على الأصول المعتمدة؟

أهداف البحث:

1- التعريف بالإمام حميد المحلي وكتابه "عمدة المسترشدين".

2- تحقيق الجزء المتعلق بمسائل الخلاف مع الأشاعرة من الكتاب، وضبط نصه وفقاً لأصول التحقيق العلمي.

3- تقديم دراسة تمهيدية للنص المحقق توضح سياقه ومضمونه ومنهج مؤلفه فيه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا العمل من كونه يقدم للباحثين نصًّا محقَّقاً من كتاب 'عمدة المسترشدين'، وهو من أهم مؤلفات حميد المحلي التي لا تزال مخطوطة. ويُسهم هذا التحقيق في إبراز الموقف العقدي للمدرسة الزيدية في القرن السابع الهجري من خلال أحد أهم أعلامها، وبيان أسسه العقلية والنقلية في مقابل المذهب الأشعري، ويوفر مادة علمية موثوقة للدارسين المهتمين بتاريخ الفرق الإسلامية وفكر الشهيد حميد المحلي، الذي يُعد من أبرز علماء عصره.

أسباب اختيار البحث:

1- الأهمية التاريخية لكتاب "عمدة المسترشدين" كمصدر يوثق الجدل الكلامي في القرن السابع الهجري، وكونه لم يحظ بتحقيق علمي من قبل.

2- الحاجة إلى دراسة وتحليل منهج حميد المحلي في الاستدلال العقلي والنقلي، بوصفه ممثلاً للمدرسة الزيدية في عصره، والحاجة إلى نشر تراثه.

3- أهمية الجزء المختار للتحقيق كونه يمثل نموذجًا واضحًا للمنهج الجدلي الكلامي عند الزيدية في تلك الفترة.

4- خدمة المكتبة التراثية الإسلامية واليمنية بإخراج نص أصيل يسد ثغرة في المصادر المنشورة.

منهج البحث:

لتحقيق هذا العمل، اعتمدت الباحثة المنهج التالي:

أولاً: في قسم الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالمؤلف وكتابه، وبيان منهج المؤلف في الجزء المحقَّق.

ثانياً: في قسم التحقيق: اتبعت الباحثة المنهج العلمي في تحقيق النصوص، القائم على مقابلة النسخ الخطية، وإثبات النص الأقرب لما وضعه المؤلف، مع توثيق الخلافات بين النسخ في الحاشية، وتخريج الآيات والأحاديث، والتعريف بالأعلام والمصطلحات الغامضة، وشرح ما يحتاج إلى إيضاح.

تقسيمات البحث:

يتكون هذا العمل من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

المقدمة: وتتضمن أهمية هذا العمل، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في الدراسة والتحقيق، وخطة البحث.

المبحث الأول: حياة المحلي الشخصية والعلمية.

أولا: اسمه ومولده ونسبه.

ثانيا: نشأته وشيوخه وتلامذته.

ثالثا: وفاته.

رابعا: مكانته العلمية.

خامسا: آثاره مؤلفاته.

المبحث الثاني: النص المحقق، ويشمل المسائل الآتية:

تمهيد المؤلف للمسائل الخلافية

المسألة الأولى: في أن الله تعالى لا يُرى بالأبصار في الدنيا والآخرة.

المسألة الثانية: في أن أفعال العباد منهم لا من الله تعالى.

المسألة الثالثة: في القضاء والقدر.

المسألة الرابعة: في الضلال والهدى.

المسألة الخامسة: في أن الله تعالى لا يريد القبائح.

المسألة السادسة: في أن القرآن محدث مخلوق.

الخاتمة: وتتضمن خلاصة لأهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول حياة الإمام حُميد بن أحمد المحلي الشخصية والعلمية

أولًا- اسمه ومولده ونسبه:

هو حُميد[1] (بضم الحاء وفتح الميم، وتسكين الياء، وهذا الاسم شائع في مجتمعنا اليمني، ولو أنه قليل بالقياس إلى من يتسمون بـ(حَميد) بفتح الحاء، وكسر الميم، وتسكين الياء والدال)[[[ما الداعي لهذا وسط إيراد سلسلة نسب الرجل]]]] بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن يزيد بن يعيش المُحلي (بضم ميم المُحلي) الوادعي الهمداني، مولده في عام (582هـ)[2]، وينتهي نسب المترجم له إلى (همدان بن زيد)، وهذا الاستنباط هو الأقرب إلى التسمية التي كانت لصيقةً باسم ونسب الفقيه حُميد المُحلي[3].

---

(1) ترجم له كثيرون منهم: طبقات الزيدية الكبرى- تأليف العلامة إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله (1152هـ). تحقيق: عبدالسلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية. ط: الأولى، 1421هـ-2001م، ترجمة 247، (421/1)، مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، دار المختار للتأليف والطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1400هـ/1980م، (ص:46)، أعلام المؤلفين الزيدية- تأليف عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية. ط: الأولى 1420هـ- 1999م. (ص:407)، ترجمة 408، العقود اللؤلؤية في تأريخ الدولة الرسولية. للخزرجي علي بن أبي بكر (ت: 812هـ). ط: الأوروبية. (115/1)، أئمة اليمن القسم الأول، محمد بن محمد زبارة (ط1) سنة 1375هـ، مطبعة النصر الناصرية، تعز، (166/1)، لوامع الأنوار، لمجد الدين المؤيدي، طبع مركز أهل البيت صعدة، 1422هـ، (55/2)، فهرس مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء، (686/1)، 735، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبدالله الحبشي مركز الدراسات اليمنية صنعاء (1972م)، (ص:109)، رحيق الأنهار في تراجم رجال الأزهار، القاضي أحمد بن عبدالله الجنداري، مكتبة غمضان- صنعاء اليمن، (ص:13)، الذريعة. للشيخ آقابزرك الطهارني، ط: الثالثة 1403هـ- دار الأضواء- بيروت- لبنان- (291/6)، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (دون ط) دار إحياء التراث العربي، (83/4)، الأعلام، خير الدين الزركلي، ط: السادسة - دار العلم للملايين- بيروت- لبنات- (283/2)، تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي- أحمد بن محمد الشامي- ط: الأولى- 1407هـ- دار النفائس- منشورات العصر الحديث- بيروت- لبنان- (283/3)، الموسوعة اليمنية: إعداد وإشراف وتحرير: أحمد جابر عفيف وآخرون- بيروت- دار الفكر المعاصر- 1412هـ/1992م، (422/1). مصادر التراث في المكتبات الخاصة باليمن (مجلدان): الأستاذ عبدالسلام بن عباس الوجيه، ط: الأولى، 1420هـ / 2002م، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية- عمان- الأردن- (476/1).

(2) تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي- (305/3).

(3) طبقات الزيدية الكبرى- (390/1)- مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني- د. حسين العمري (ص:46)، أعلام المؤلفين الزيدية- عبد السلام الوجيه- (ص:407)، العقود اللؤلؤية، الخزرجي- (115/1)، أئمة اليمن، زبارة (166/1)، لوامع الأنوار، مجد الدين المؤيدي، (55/2)، فهرس مكتبة الأوقات بالجامع الكبير بصنعاء - (686،735/1)، رجال الأزهار، الجنداري (ص:13)، معجم المؤلفين، (83/4)، الأعلام للزركلي، (283/2)، تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي، الشامي- (283/3)،

ثانيًا- نشأته وحياته العلمية:

من اطلاع الباحثة على المصادر التي تحدثت عن طلب المؤلف للعلم يمكنها القول: إن هناك عاملين أثَّرَا في نشأته وحياته العلمية:

الأول: أسرته: ينتمي حُميد المُحلي إلى أسرةٍ متدينة متعلمة، وعريقةٍ لها تاريخها الطويل في ميادين العلوم والمعارف، فوالده هو أحمد بن محمد المُحلي كان يشتغل بالتدريس في عهد الإمام المنصور، قال ابن أبي الرجال في مطلع البدور: العالم، الكبير، الفقيه، الأجل، شمس الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الرزاق بن إبراهيم بن أبي القاسم بن علي المُحلي، الصنعاني، والد الفقيه العلامة حُميد بن أحمد. كان الفقيه شمس الدين عالماً كبيراً؛ وجهه الإمام المنصور بالله عليه السلام إلى بلاد قاعة، كما ذكره بعض أولاده لمناظرة الباطنية وقُبِرَ- رحمه الله- بثلاء خارج باب المناح من مدينة ثلاء[4]، ووصفه السراجي في روائع البحوث بأنه عالم، أصولي، أخذ عن مشائخ عدة وبرع في شتى الفنون[5].

الثاني: البيئة: إذ كانت البيئة التي عاش فيها العلامة، الأصولي، المتكلم حُميد المُحلي بيئة خصبة للعلماء، فقد احتضنت الكثير من العلماء، وكانت هجرة من هجر العلم في تلك الفترة.

ووجود البيئة التي عاش فيها العلامة، والأصولي، المتكلم حُميد المحلي، أغرته بالعلم فقرأ وتتلمذ على أبرز العلماء في عصره، ولم يقتصر على أخذ العلم عن العلماء في صنعاء وعمران، بل إنه هاجر طلباً للعلم وأخذ عن علماء زَبيد كمحمد بن إسماعيل صالح الحضرمي[6]، وغيره من العلماء.

ثالثاً- شيوخ حُميد المحلي وتلامذته:

أ- شيوخه:

ترجم صاحب(طبقات الزيدية الصغرى) يحيى بن الحسين بن القاسم[7]، لوالد الفقيه حسام الدين، حيث وصفه بقوله: القاضي العلامة أحمد بن محمد المُحلي من العلماء الأعلام، كان مدرساً (بذي مرمر)[8] في زمن المنصور بالله عبدالله بن حمزة. وإزاء هذه الإشارة إلى مركز والد حسام الدين العلمي ووصفه بأنه علامة، ويُعد والده، القاضي العلامة

الموسوعة اليمنية- (422/1)، مصادر التراث في المكتبات الخاصة، عبدالسلام الوجيه- (ص: 476).

(4) مطلع البدور ومجمع البحور- القاضي العلامة المؤرخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال رحمه الله (ت1029هـ-1092هـ)- تحقيق: عبدالرقيب مطهر محمد حجر- مركز أهل البيت عليهم السلام للدراسات الإسلامية- ط: الأولى- 1425هـ- 2004م- (318/1).

(5) مطلع البدو ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية – (ص:297)، روائع البحوث في تاريخ مدينة حوث- قاسم حسن السراجي – مؤسسة التبصرة للطباعة والنشر، 2019م-(ص:113).

(6) إسماعيل بن محمد بن علي بن عبدالله إسماعيل الحضرمي، قطب الدين فاضل زاهد، أصله من حضرموت مولده ووفاته في قرية الضحي من أعمال زبيد تولى قضاء الأقضية في زبيد له مصنفات منها: شرح المهذب في الفقه الشافعي توفي سنة 676هـ. الأعلام- (244/1)- طبقات الزيدية الكبرى- (278/3).

(7) يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بن علي بن الرشيد، ينتهي نسبه إلى الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، توفى عام 1100هـ 1688م، ترجمته في: مقدمة مصنفه غاية الأماني لمحققه (سعيد عبد الفتاح عاشور). نشر العرف زبارة: (2: 333). أعلام المؤلفين الزيدية الوجيه: (ص:1111).

(8) ذي مرمر: حصن تاريخي شهير في وادي السر من مديرية بني حشيش- بكسر ففتح- من أعمال محافظة صنعاء يبعد عن صنعاء بمسافة 15 كيلو متر بالشمال الشرقي، وقد ورد اسم الحصن في عدد من النقوش القديمة. معجم البلدان والقبائل اليمنية للمقحفي- (1494/2).

أحمد بن محمد المحلي، أول وأهم شيوخه، إذ نشأ في كنفه وتلقى تكوينه العلمي الأولي على يديه، وهو ما تؤكده الإشارات إلى مكانة والده العلمية الرفيعة.

كما تذكر كتب التراجم أن هناك الكثير من الشيوخ الذين أخذ عنهم حسام الدين حُميد بن أحمد المُحلي، وقد ذكر ابن القاسم[9] صاحب (طبقات الزيدية الكبرى) بعضاً منهم: الإمام عبدالله بن حمزة[10]، والشيخ محمد بن أحمد بن الوليد القرشي[11]، والقاضي أحمد بن الحسن الرصّاص[12] صاحب التصانيف العجيبة في علم الكلام وأصول الفقه، وغيرهما ثم ذكر بقية الأعلام من المشايخ الذين تلقى حسام الدين علومه على أيديهم، مثل العلامة الفقيه علي بن أحمد الأكوع[13]، والشيخ الحافظ عمران

(9) إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله محمد بن الإمام القاسم بن محمد الحسني اليمني الشهاري المتوفى عام 1153هـ عالم حافظ، نشأ في بيت علم، وحكم، وأدب، اشتهر بمؤلفه الضخم المسمى طبقات الزيدية، وهو من الكتب المهمة في معرفة الرجال وهو كتاب لم يؤلف مثله في بابه جعله في ثلاثة أقسام، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني– تحقيق الدكتور: حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر، دمشق، سوريا 1419هـ/1998م– (22/1). نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف– السيد العلامة محمد بن محمد بن يحيى زباره الصنعاني– إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمني– صنعاء– دار الآداب – بيروت– لبنان– 1405هـ– 1985م– (58/1)، مصادر: مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي– أيمن فؤاد سيد– دار النشر: المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة– القاهرة– مصر– ط: الأولى، 1974م– (268)، الوجيه أعلام المؤلفين الزيدية– (59 – 60).

(10) الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان الحسني اليمني مولده سنة 561هـ، ودعوته 594هـ، ووفاته سنة 614هـ، من عظماء الإسلام وكبار أئمة الآل الكرام، إمام مجتهد مجاهد مجدد، عالم موسوعي في الأصول والفروع فاق مجتهدي عصره علماً وأدباً وجهاداً واجتهاداً، فهو العالم الفقيه الأصولي النحوي اللغوي المؤرخ الأديب الشاعر البليغ. ومؤلفاته شاهدة على غزارة علمه وموسوعيته، ومن أهمها: كتاب الشافي في أربعة أجزاء أحاط فيه بأنواع العلوم كما وصفه المولى مجد الدين الذي طبع بتحقيقه؛ والرسالة الناصحة وشرحها في أصول الدين؛ وحديقة الحكمة النبوية شرح الأربعين السيلقية، أودع فيها من علوم العربية ومعاني الألفاظ الشريفة ما بهر الألباب؛ وكتاب المجموع المنصوري الذي صدرت بعض أجزاءه وبعضها تحت الطبع وغيرها من الكتب والرسائل. فالإمام عبدالله بن حمزة من أكبر وأبرز فقهاء أهل البيت عليهم السلام المرجوع إليهم. هِدَايَة الرَّاغِبِيْنَ إلى مَذْهَبِ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرِيْنَ– الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير– (ص: 352)، أعلام المؤلفين الزيدية، للوجيه– (ص: 142).

(11) محمد بن أحمد بن محمد بن الوليد القرشي؛ أحد تلاميذ القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام. قال في المستطاب إنه تتلمذ على الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر، وصار أحد شيوخ الإمام عبدالله بن حمزة يقال أنه كتب سيرة للإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة توفي في القرن السابع الهجري، وله مؤلفات أخرى، منها: مسالك الأنوار مختصر جلاء الأبصار في تأويل الأخبار. سيرة المنصور بالله عبدالله بن حمزة. منهاج السلامة في مسائل الإمامة (نقض به على المحسن بن كرامة فيما خالف به مذهب الهادوية، وقف عليه يحيى بن الحسين: المستطاب: (خ: ص: 113)، أعلام المؤلفين الزيدية: الوجيه– (ص:844 – 845)، ترجمة رقم (901). وغيرها.

(12) العلامة الشيخ أحمد بن الحسن الرصاص، من علماء الزيدية الكبار، صاحب التصانيف العجيبة في علم الكلام وأصول الفقه، درس على والده الشيخ الحسن، ومن أشهر مصنفاته: المصباح، يحتوي على ثلاثين مسألة من علم الكلام وهي أوراق قريبة الحفظ.. وله شرح هذه الثلاثين المسألة في مجلد، والخلاصة مجلد. والتذكرة لفوائد التحصيل، في التوحيد، والتعديل، مجلد. والجوابات المرضية، عن اعتراضات القدرية. والرسالة الشافية، لذوي الفطن الصافية، وله تحقيق مسمىً في أصول الفقه. ترجمته في: المستطاب: ليحيى بن الحسين بن القاسم: (ا: خ) (ق. 137) ولم يذكر تأريخ وفاته ولا ميلاده.

(13) العلامة علي بن أحمد بن الحسين الأكوع، كان من المعاصرين للإمام عبدالله بن حمزة بن سليمان، وهو الذي كان يرى منامات شعر بقائم حق من أهل البيت ينابذ الغز. قال الفقيه: كنت لا أشك أن ذلك هو الأمير المنتصر بالله محمد بن المفضل. وإنما قال ذلك لأنه كان في ذلك الوقت القائم من أهل البيت لقتال الغز ذكره أبو فراس في سيرة المنصور بالله، وهذا الفقيه من مشائخ المنصور بالله يروي عنه في كتبه. من مؤلفاته الاختيارات المنصورية بلغ فيه إلى كتاب الكفارة (فقه). المستطاب: يحيى بن القاسم: (ا: خ: ق: 134) ولم يذكر تأريخ وفاته. لوامع الأنوار للمؤيدي– (395/1، 487)، مؤلفات الزيدية– السيد أحمد الحسيني – منشورات مكتبة

بن الحسن[14]. والفقيه عمرو بن جميل النهدي[15]الذي قدم إلى اليمن عام عشر وستمائة (610هـ)، والفقيه إسماعيل الحضرمي[16] أما صاحب (طبقات الزيدية الصغرى) يحيى بن الحسين بن القاسم[17] فقد ترجم لوالد الفقيه حسام الدين، حيث وصفه بقوله القاضي العلامة أحمد بن محمد المحلي من العلماء الأعلام، كان مدرساً (بذي مرمر[18]) في زمن المنصور بالله عبدالله بن حمزة؛ لذلك فقد أخلص الفقيه حميد الشهيد للعلم عندما طلبه على يد كبار علماء الزيدية، وتمثله خير تمثيل، بعد أن قام بتحصيله، وتجلى إخلاصه في ناحيتين:

الأولى: في تمثله لسيرة الإمام المنصور عبدالله بن حمزة الإمام العالم، الشاعر، الفقيه، المحدث، الخطيب، المتكلم، الزاهد، العادل، من جهة.

الثانية: التصاقه، ودعمه، وتشجيعه، ومساندته، وبذل مشورته، ونصائحه، لإمام كان واحداً من تلامذته وهو أمثل أئمة آل البيت وهو المهدي أحمد بن الحسين ت (656هـ). فيكون الفقيه حميد بن أحمد المحلي حسام الدين، قد وزع وفاءه، وإخلاصه بين إمامين، أحدهما أستاذه، والآخر تلميذه؛ ولهذا السبب بقي حميد بن أحمد وتراثه ومواقفه متمثلاً في الفكر الإسلامي في اليمن؛ برغم مرور الأزمنة وتعاقب العصور.

آية الله العظمى المرعشي النجفي– ط: الأولى، 1413هـ– (87/1)، أعلام المؤلفين الزيدية للوجيه– (ص:653) ترجمة (680).

(14) عمران بن الحسن بن ناصر بن عامر.. الزيدي العذري الشتوي – بفتح التا المثناة من فوق– عالم فقيه، روى كتب الأئمة وشيعتهم بطرقه إلى مؤلفيها رحل إلى مكة ودرس برباط الزيدية، عاصر الإمام عبدالله بن حمزة ودارت بينهما مناقشات، توفي رحمه الله في عشر الثلاثين بعد الستمائة نحو 630هـ له مصنفات منها التبصرة في التاريخ والرسالة الهادية إلى الصواب في أهل العقد والاحتساب، ترجم له كثيرون منهم: طبقات الزيدية– (833/2). أعلام المؤلفين الزيدية (ص:736)، مؤلفات الزيدية (64/1).

(15) عمرو بن جميل بن ناصر النهدي، العلامة الرحال المُسْنِدْ أحد مناقب الزيدية وأوحد علمائهم رحل إلى العراق ولقي الشيوخ وتتلمذ له الأئمة والعلماء الكبار وكان ثبتاً فاضلاً، توفي رحمه الله سنة 606هـ. طبقات الزيدية– (840/2).

(16) إسماعيل بن محمد بن علي بن عبدالله بن إسماعيل الحضرمي، قطب الدين فاضل زاهد، أصله من حضرموت مولده ووفاته في قرية الضحى من أعمال زبيد تولى قضاء الأقضية في زبيد له مصنفات منها: شرح المهذب في الفقه الشافعي توفي سنة 676هـ. الأعلام، (244/1).

(17)يحيى بن الحسين بن القاسمبن محمد بن على بن الرشيد، ينتهي نسبه إلى الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، توفى عام 1100هـ/ 1688م، إنه سليل أئمة علماء أعلام وهو صاحب تصانيف عجيبة، ويكفيه كتاب غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، الذي هو في حقيقة الأمر دائرة معارف تاريخية لا نظير لها في كتب التواريخ في بلاد اليمن في العصور الوسطى. لذلك فالعلامة يحيى بن الحسين مما لا جدال فيه أنه عالم ومؤرخ ومجتهد، وهو بحاثة، ومحقق، وأمين. أما كتابه فهو سجل حافل لتأريخ بلاد اليمن حتى سنة (1045هـ/ 1635م) لا تفوته الإشارة إلى القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والحربية كإشارته إلى شجرتي القات، والبن، وبداية ظهورهما في بلاد اليمن، ويتكلم عن الأسلحة النارية، والبنادق في اليمن وأثرها، ويعطي أهمية خاصة لظهور النفوذ الأوروبي البرتغالي في بحر الهند، ومدخل البحر الأحمر، وغير ذلك مما يعطي هذا السفر قيمة علمية وتاريخية مهمة. والخلاصة أنه رائد من الرواد اليمانيين الأوائل لغزارة علمه، ولصدقه، وامانته في تسجيل الحوادث، والوقائع، والنوازل بتجرد يشهد له به كل من اطلع على هذا السفر العظيم غاية الأماني: ترجمته في: مقدمة مصنفه غاية الاماني لمحققه (سعيد عبدالفتاح عاشور). نشر العرف زبارة: (2: 333). أعلام المؤلفين الزيدية الوجيه: (ص1111). وغيرها من المصادر.

(18) ذي مرمر: حصن تاريخي شهير في وادي السر من مديرية بني حشيش – بكسر ففتح – من أعمال محافظة صنعاء ببعد عن صنعاء بمسافة 15 كيلو متراً بالشمال الشرقي، وقد ورد أسم الحصن في عدد من النقوش القديمة. معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم أحمد المقحفي (1494/2)، نشر دار الكلمة للطباعة والنشر.

ب- تلامذته:

من الصعوبات التي تواجهها الباحثة في مثل هذه المسألة أي مسألة حصر تلامذة عالم مبرز امتد به العمر حتى وصل إلى السبعين عاماً، خاصة وأن مهنة عالمنا، وهو الفقيه حُميد بن أحمد المحلي على امتداد سنين عديدة، لم تكن إلا مهنة التعليم؛ إذ يصعب حصرهم؛ لذا سنذكر بعضاً منهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

- الشريف سليمان بن هيجان الحمزي[19].
- الشريف علي بن عبدالله بن الحسن بن حمزة[20].
- الشريف يحيى بن القاسم الحمزي[21] مؤلف سيرة أبي طير المعروفة بالسيرة المهدية.
- الفقيه النابغة عبدالله بن زيد العنسي[22].
- والفقيه العلامة عماد الدين يحيى بن عطية بن أبي النجم[23].
- أحمد بن حُميد بن أحمد المُحلي[24].

وقد لوحظ من خلال حياته الحافلة بالأعمال العلمية الباهرة أنه عندما استشهد في المعركة كان من جملة من استشهد معه فقيهان صعديان جليلان، وهما:

(19) سليمان بن هيجان بن القاسم بن يحيى بن حمزة بن أبي هاشم قال ابن أبي الرجال: السيد العلامة الكبير صدر المفسرين، وكان عالماً كبيراً، وهو ممن عاصر الإمام أحمد بن الحسين وقاتل معه حتى قتل مع شيخه حُميد الشهيد سنة 652هـ له مؤلفات منها: كتاب المذاكرة في الفقه جزآن. مؤلفات الزيدية- (80/3) رقم (3083)، أعلام المؤلفين الزيدية – (ص:471)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي- (178).

(20) كان جده بدر الدين عبدالله بن الحسن أحد أنصار الإمام المهدي أحمد ين الحسين وقائداً من (قادته)، أما هو فقد كان ذا ولاء متقلب، ففي الشطر الأول من حياته كان واحداً من أهم قادة الأشراف في بلاد اليمن الذين حملوا لواء المعارضة ضد بني رسول، وعندما ادعى الإمام المطهر بن يحيى الإمامة سنة 674هـ/1275م اتبعه الأمير جمال الدين علي بن عبدالله، وبعد خمسة أعوام صالح الرسوليين ومن ثم أصبح هو وابنه إدريس من (قادة) الدولة الرسولية، وكانت وفاه جمال الدين في سنة 699هـ/1299م وفي متن المخطوط نبذ من أخباره وأخبار ابنه إدريس. السمط الغالي، ابن حاتم- (ص:41)، أعلام المؤلفين الزيدية- (ص:471)، مطلع البدور ومجمع البحور- القاضي العلامة المؤرخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال رحمه الله (ت1029هـ/ 1092هـ)- تحقيق: عبدالرقيب مطهر محمد حجر- مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية- ط: الأولى- 1425هـ/ 2004م- (377/2).

(21) يحيى بن القاسم بن يحيى بن القاسم بن يحيى بن حمزة الحمزي عالم، فقيه، مؤرخ، توفي عام 677هـ كان من أصحاب الإمام المهدي أحمد بن الحسين صاحب ذيبين الذي قضى عام 656هـ في معركة غير متكافئة بين أصحابه وأصحاب الدولة الرسولية. له سيرة الإمام المهدي أحمد بن الحسين، وله الرسالة الهادمة لأساس الدعوة الظالمة. تأريخ اليمن الفكري- (279/3)، مصادر الحبشي، (ص:411).

(22) الفقيه العلامة عبدالله بن زيد بن أحمد العنسي المولود سنة 593هـ المتوفَّى سنة 667هـ من أعيان المؤلفين اليمنيين، إمام الزهاد ورئيس العباد، ولسان المتكلمين، ومفخرة الزيدية بل ومفخرة الإسلام. جمع ما لم يجمعه غيره من العلوم النافعة وصنف كتباً كثيرة: كتابه الإرشاد في الزهد، والمحجة البيضاء في علم الكلام، وعقائد أهل البيت، وكان من أعوان الإمام أحمد بن الحسين وبعد استشهاده خرج إلى خولان واستقر بها مدة وسكن كحلان آخر عمره. أعلام المؤلفين الزيدية من 589- 598. تاريخ اليمن الفكري للشامي- (308/3).

(23) يحيى بن عطية بن ابي النجم العلامة عماد الدين، كان عالماً جليلاً، وكان من أنصار الإمام أحمد بن الحسين، قتل سنة 652هـ على يد عسكر الأمير شمس الدين واسد الدين الرسولي. طبقات الزيدية الكبرى- (1245/3). مآثر الأبرار مخطوط.

(24) أحمد بن حُميد بن أحمد المُحلي القاضي شهاب الدين، يروي عن أبيه عن المنصور بالله عبدالله بن حمزة جميع مؤلفاته ومروياته ويروي عن أبيه عن عمران بن الحسن الشتوي قال: الإمام المطهر بن يحيى: هو الفقيه العالم ابن العالم محيط بالأصوليين. كان محققاً جليلاً من عيون علماء وقته علماً وفضلاً، وتولى القضاء، توفي سنة 701هـ وقيل سنة 700هـ. أعلام المؤلفين الزيدية- (ص:105).

- الفقيه عيسى بن جابر الصعدي[25]، تدل قائمة تلاميذه على مكانته العلمية المرموقة، فقد أخذ عنه العلم نخبة من أعيان اليمن في ذلك العصر كالمؤرخ (يحيى بن القاسم الحمزي)، والمفكر الزاهد (عبدالله بن زيد العنسي)، بالإضافة إلى ابنه (أحمد بن حميد) الذي حمل علمه من بعده. وهذا يؤكد دوره كأحد أبرز المرجعيات العلمية في عصره.

رابعاً: وفاته (استشهاده):

توج حسام الدين، الفقيه حُميد بن أحمد المُحلي، مسيرة حياته الحافلة بالأعمال الجليلة بالاستشهاد على مذبح الحرية والكرامة والفداء؛ فقد قضى في صباح ثاني يوم من أيام شهر رمضان المبارك، وكان كما حررته المصادر التاريخية يوم الجمعة من عام 652هـ على إثر معركة مباغتة، وغير متكافئة بين جنود الدولة الرسولية من جهة، وبين جنود الإمام المهدي أحمد بن الحسين، في منطقة تسمَّى نقيل الحصبات[26] من أراضي عيال حاتم جبل عيال يزيد[27] وكان عالمنا قد بلغ السبعين من العمر.

خامسا: آثاره العلمية:

أتحف ابن المُحلي المكتبة الإسلامية والعربية بالعديد من المؤلَّفات العلمية الرصينة، لا سيما في جانب العقائد وغيرها، حيث برز فيها بروزًا متميِّزًا، ومن مصنّفاته:

1 – **عمدة المسترشدين في أصول الدين**. وهو الكتاب الذي تقوم الباحثة بتحقيق جزء من الجزء الأول منه، ويقع في أربعة أجزاء في مجلدين (مخطوط)[28]، ويبدو أنه من أوسع كتب المصنف الكلامية، وهو في شرح العقيدة المنصورية[29].

2 – **العقد الفريد في علوم العدل والتوحيد**. ذكره المصنف في مقدمة كتابه (الوسيط المفيد)، وذكره أيضاً الوجيه، وكحالة [30].

3 – **الوسيط المفيد الجامع بين الإيضاح والعقد الفريد**. كتاب مطبوع درسه وحققه الدكتور ناجي هادي

---

(25) الفقيه العلامة عيسى بن جابر الصعدي المتوفي عام 652هـ / 1254م كان من أنصار الإمام المهدي أحمد بن الحسين، ومن فريق العلامة حسام الدين حميد بن أحمد المحلي هو وزميله الشهيد الفقيه أحمد بن موسى الصعدي من بني النجار. وقد قضى هذا الفقيه مع أخويه حسام الدين حميد بن أحمد المحلي، والفقيه أحمد بن موسى الصعدي حينما فاجأتهم جيوش الدولة الرسولية في نقيل الحصبات برأس وادي عقارحيث تغلب الجند الرسوليون على مقاتلي جانب الإمام، وكان نتيجة هذه الواقعة هو أن يسقط فيها الفقهاء وغيرهم ممن مثل بأجسادهم جنود الرسوليين، ثم تم اجتزاز رؤوسهم، وفصلها عن أجسادهم، وسير بها إلى السلطان المظفر الذي وفر لنائبه أسد الدين محمد بن حسن بن علي بن رسول كل مقومات المعركة والنصر؛ وأمر أعداء الإمام من الأشراف الحمزات ما دفعهم للقتال جنباً إلى جنب مع الجنود الرسوليين، حيث كانت الكفة لصالح الرسوليين ضد قوات الإمام أحمد بن الحسين الذي كان قد دخل مع الأشراف في شجار بسبب تمردهم على نظام حكمه، وكان للدعم الرسولي الأثر الكبير في هزيمة جيش الإمام وقتل أعظم قادة الفكر في دعمه ومناصرته ويقع في مقدمتهم الفقهاء الشهداء الثلاثة : فقد وردت ترجماتهم في سيرة الإمام المهدي: للعلامة يحيى بن القاسم، تحت عنوان وقعة الحصبات، واستشهاد حميد المحلي. ق 190.

(26) نقيل الحصبات: يقع هذا النقيل في رأس وادي عقار، ويمتد إلى الذروة حيث ينتهي من جهة الجنوب إلى القمة التي منها يمكن للمرء أن يرى منطقة بني قطيل من جهة الشمال المؤدي إلى تلك الجهات من بلاد السود، والمناطق المجاورة لها.

(27) عيال يزيد: من قبائل بكيل في ناحية عمران شمالي صنعاء بمسافة 70 كم. معجم البلدان والقبائل اليمنية للمقحفي– (302/1).

(28) أعلام المؤلفين الزيدية– (ص:410).

(29) مصادر التراث في المكتبات الخاصة في اليمن– (ص: 636).

(30) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة– (83/4)، أعلام المؤلفين الزيدية– (ص: 193).

حسين اليزيدي، ونال به درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة صنعاء.

4 – النصيحة القاضية لقابلها بالعيشة الراضية. كتاب مطبوع درسه وحققه الباحثة نوال محمد أحمد أحمد عبد المغني، ونالت به درجة الماجستير من قسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة صنعاء.

5 – الإيضاح لفوائد المصباح. وهو شرح لكتاب (مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم) للشيخ أحمد بن الحسن الرصاص (ت: 621هـ)، ويبدو أنه أول شروح المصباح.

6 – نصيحة الولاة الهادية إلى النجاة. كتاب مطبوع درسه وحققه الدكتور محمد بن يحيى المأخذي، ونال به درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة صنعاء.

وباستعراض هذه المؤلفات، يتضح جليًّا أن اهتمام الإمام المحلي انصب بشكل أساس على علم الكلام وأصول الدين (العقائد)، وهو ما تعكسه عناوين كتبه مثل 'عمدة المسترشدين' و'العقد الفريد'، كما يظهر من شروحاته (مثل 'الإيضاح لفوائد المصباح') اهتمامه بالبناء على جهود من سبقه من علماء الزيدية. وهذا يؤكد مكانته باعتباره أحد أبرز المتكلمين والمصنفين في العقيدة في عصره.

المبحث الثاني النص المحقق

اعلم أنه لما كان الغالب على الشافعية في هذه النواحي الانتساب في أصولهم إلى أبي الحسن بن أبي بشر الأشعري[31]، رأينا أن نذكر من مهماتها طرفاً، ثم نتكلم عليه بما نرجو أن يكون كاشفاً عن صحة الصحيح وفساد الفاسد لكل ذي نظر ثاقب وفكر صائب، ومن الله نرجو أن يمن بالتوفيق، وهو المرجو لسلوك أهدى طريق، وجملة ما نذكره من مسائل الخلاف ست مسائل: أحدها: الكلام في أن الله تعالى لا يُرى، وثانيها: الكلام في أن أفعال العباد منهم لا من الله تعالى، وثالثها: الكلام في القضاء والقدر، ورابعها: الكلام في الضلال والهدى، وخامسها: الكلام في أن الله تعالى لا يريد القبائح، وسادسها: الكلام في أنّ القرآن محدث مخلوق، وإنما اقتصرنا على هذا القدر لأنه المهم، ولأن غيره قد يدخل في أثنائه، ولأنه أو كثير منه الذي يشيع في الخاصة والعامة، والله تعالى يرزق سامعه الهداية، ويمنحه الدراية بحقه العظيم ورسوله الكريم عليه أفضل الصلوات والتسليم.

المسألة الأولى: (أن الله تعالى لا يُرى بالأبصار في الدنيا والآخرة)

والدليل على ذلك قوله تعالى: **لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ** [سورة الأنعام: 103]، ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله تعالى تمدح بنفي إدراك الأبصار[32]، وهو رؤيتها عن نفسه تمدحاً راجعاً إلى

(31) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وهو من أحفاد الصحابي أبي موسى الأشعري، ولذلك اشتهر بالأشعري منتسبا لجده الأعلى، ولد في البصرة سنة 260هـ، وتوفي في بغداد سنة 324هـ، طبقات الشافعية – أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة – تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان – عالم الكتب – بيروت – ط: الأولى – 1407. (113/1)، الوافي بالوفيات – صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي – تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى– دار إحياء التراث – بيروت – 1420هـ/ 2000م، (137/20)، البداية والنهاية– (187/11).

(32) أن الله تعالى لا يُرى بالأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة. والدليل على ذلك: أنا وجدنا المرئيات أجساماً وأعراضاً لا غير وكلها مُحدثة والله تعالى ليس بجسم ولا عَرَض ولا مُحدث فوجب أن لا يُرى. وقد قال تعالى:

ذاته، وما تمدح الله تعالى بنفيه عن نفسه، فإن خلافه يكون نقصاً، والنقص لا يجوز على الله تعالى، وإن الله تعالى تمدح بنفي إدراك الأبصار، فلأنه لا خلاف بين الأمة في ذلك، ولأن ذلك متوسط بين أوصاف المدح وما قبل ذلك وما بعده يشهد بذلك، ولا شبهة أنه لا يجوز أن يتوسط بين أوصاف المدح ما ليس بمدح؛ ولهذا لا يحسن أن يقول قائل: فلان عالم فاضل أسود طاهر زكي؛ لأن قوله: أسود ليس بمعدود من المدائح لا بنفسه ولا بواسطة، وإنما قلنا: إن إدراك الأبصار هو رؤيتها؛ فلأنه لا يجوز أن يثبت بأحد اللفظين وينفى بالآخر، ولا يجوز أن يقول قائل: (أدركت ببصري شخصاً وما رأيته، أو رأيته وما أدركته)[33]، بل يعد ذلك متناقضاً كما يتناقض قول القائل: قام وما قعد، أو قعد وما قام؛ لاتحاد معنى ذلك، وإنما قلنا: إن الله تعالى تمدح بنفي ذلك عن نفسه؛ فلأن ظاهر المدح يفيد ذلك؛ لأنه بين به أن ذاته لا ترى، وإنما قلن:ا بأن خلافه يكون نقصاً؛ فلأن الله تعالى إذا تمدح بنفي الرؤية، فلا بد أن يكون قد تمدح بنفي النقص؛ لأنه لا يخلو إما أن يتمدح بنفي الكمال، فهذا فاسد بالإجماع، أو بما لا يفيد كمالاً ولا نقصاً، وذلك لا يفيد المدح؛ لأنه عبث فبقي أنه تمدح بنفي النقص، فيجب في إثباته أن يكون نقصاً. وإنما قلنا: إن النقص لا يجوز على الله تعالى؛ فلأنه لا خلاف في ذلك بين المسلمين، ويدل على أنه عز وعلا لا يرى قوله تعالى سبحانه خطاباً لموسى- صلى الله عليه وسلم- وعلى سائر أنبيائه:

﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣]. الإيضاح في شرح المصباح – (ص:110).

قَالَ لَنْ تَرَانِيَّ[سورة الأعراف: 143]، ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى نفى الرؤية بلفظة (لن)، ومعلوم أنها حقيقة في النفي المؤبد الدائم، وهذا يتناول أوقات الآخرة والدنيا، فلا يجوز القضاء بإثبات الرؤية في بعض الأحوال؛ لأن ذلك يكون خلاف النص، ولا يقال: إن(لنْ) قد تستعمل في النفي الذي ليس بدائم نحو قوله عز وعلا: ﴿**وَلَن يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَت أيديهِم وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ**﴾ [سورة البقرة: 95]، وقد حكى عنهم في دار الآخرة تمني الموت بقوله: ﴿**وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا**﴾[سورة النبأ: 40]، وذلك لأن استعمال ذلك بطريقة المجاز، والحقيقة ما ذكرناه بدليل اطرادها في إفادة النفي على الدوام، فأشبهت سائر الحقائق نحو قولنا: أسد، فإنه لما كان حقيقة في السبع المخصوص اطرد فيه، وإن جاز أن يستعمل في الرجل الشجاع بطريقة المجاز؛ ولهذا فإن قوله تعالى: **لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا** [سورة الحج: 73] يفيد الدوام بالاتفاق، وهو حقيقة مع ذلك، فصح أنه موضوع للدوام، وإن استعمل فيما دونه على وجه المجاز[34]، ولم تدل دلالة على أنه في الآية التي استدللنا بها يفيد بعض الأوقات دون بعض، فوجب أن يفيدها أجمع ويدل على أنه تعالى لا يُرى من جهة العقل أنه لو صحت عليه الرؤية لوجب أن يكون مقابلاً أو في حكم المقابل، والله تعالى ليس بمقابل ولا في حكم المقابل؛ فلا تجوز عليه الرؤية. وإنما قلنا: بأنه تعالى لو رُئِيَ لوجب أن يكون مقابلاً أو في حكم المقابل؛ فلأنا قد علمنا أن المقابلة أو ما في حكمها

(33) كتاب منهاج المتقين للقرشي – (220/1)، رؤية الله تعالى بين العقل والنقل – (109/1).

(34) ينابيع النصيحة – (ص:116).

متى حصلت صح أن يُرى، ومتى عدمت استحال أن يُرى، فلولا أن الرؤية موقوفة عليها وإلا لما وجبت هذه القضية وإنما قلنا: إن الله تعالى ليس بمقابل ولا في حكم المقابل؛ فلأن المقابلة وما في حكمه لا تجوز إلا على الأجسام والألوان، والله سبحانه ليس بجسم ولا لون؛ فلا تصح عليه الرؤية بحال من الأحوال[35]، ويدل على ذلك أنه لو صح أن يُرى في حال من الأحوال لوجب أن نراه الآن؛ لأن الحواس سليمة، ولهذا نرى بها المرئيات والموانع زائلة؛ لأنها لا تجوز إلا على المتحيزات أو ما هو حال فيها، والله تعالى ليس كذلك وهذه الأمور التي معها تُرى المرئيات إذا كانت موجودة، والله تعالى موجود فيجب أن نراه الآن، فإذا لم نره الآن ثبت أن لا يُرى بحال من الأحوال، ولا يقال: إنما لم نره لأنه لم يخلق لنا رؤية نراه بها، وذلك لأنا لا نحتاج في رؤية ما نراه إلى أزيد من سلامة الحواس وارتفاع الموانع ووجود المرئي؛ ولهذا فإن ذلك إذا حصل لأحدنا وجب أن يرى لا محالة، وإذا لم تحصل تعذرت عليه الرؤية، فلو كانت الرؤية موقوفة على أزيد من سلامة الحواس لكان يجوز أن يكون بين أيدينا أجسام عظام والموانع زائلة بيننا وبينها، ونحن لا نراها إذ لم تخلق لنا الرؤية التي يقول بها المخالف، وهذا يفتح باب الجهالات، وهو محال، وأما تعلق المخالف بقول الله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾ [سورة القيامة: 22-23]، وإنما إذا كان وصله إلى الرؤية أفاد تقليب الحدقة السليمة في جهة المرئي طلباً لرؤيته، والله تعالى لا يجوز أن يكون في جهة من الجهات؛ لأن ذلك لا يجوز إلا على المتحيزات، وهو تعالى بخلافها، وقد روي عن أمير المؤمنين- عليه السلام- أنه مر برجل رافع يده إلى السماء شاخص ببصره، فقال له: "يا عبد الله اكفف من يدك، واغضض من بصرك، فإنك لن تراه ولن تناله، فقال: يا أمير المؤمنين إن لم أره في الدنيا فسأراه في الآخرة، فقال علي- عليه السلام: كذبت، بل لا تراه في الدنيا ولا في الآخرة)[36]، أما سمعت أن الله تعالى يقول: **لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ** [سورة الأنعام: 103]، إن أهل الجنة ينظرون إلى الله عز وجل كما ينظر إليه أهل الدنيا ينتظرون ما يأتيهم من بره وإحسانه"[37]، فانظر كيف أنكر عليه أولاً قضاؤه بأنه تعالى يُرى وكذَّبَه عليه، واستدل على ذلك بالآية التي ذكرناها، ثم ذكر أن نظر أهل الجنة إليه كنظر أهل الدنيا، وأنهم ينتظرون بره وإحسانه، وما يقوله المخالف من أن موسى- عليه السلام- سأل ربه الرؤية بقوله: **قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ** [سورة الأعراف: 143]، فإنه لا تعلق له بذلك من وجهين: **أما أحدهما:** فقد رد الله تعالى عليه بقوله: **لَنْ تَرَانِيَّ** ، وظاهر ذلك ينفي الرؤية في كل حال، فلا يجوز إثبات ما نفاه الله تعالى. **وثانيهما:** أن موسى- عليه السلام- لم يسأل ربه الرؤية لنفسه، وإنما سألها لقومه بدليل قوله سبحانه: **فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً** [سورة النساء: الآية 153]، وهذا

(35) التبصرة في التوحيد والعدل للهاروني - (ص:34)، حقائق المعرفة - (ص:139)، كتاب الإيضاح في شرح المصباح لحابس - (ص:63).

(36) منهاج المتقين للقرشي - (233/1)، رؤية الله تعالى بين العقل والنقل - (122/1).

(37) رؤية الله تعالى بين العقل والنقل - باب رؤية الله تعالى بين العقل والنقل - (ص/116)، المعتمد في أصول الدين - محمود بن محمد الملاحي الخوارزمي (ت:536ق) - تحقيق: ويلفرد مادلونغ- الهدى- لندن - (ص/544)، منهاج المتقين في علم الكلام للقرشي - فصل في شبههم في إثبات الرؤية - (ص/241).

ظاهر في أنهم الذي سألوا موسى أن يسأل لهم الرؤية وإنما أضاف السؤال إلى نفسه لِيَرِدَ الجوابُ مطابقاً لذلك، فيعلموا أنه إذا منع من الرؤية مع أنه كليم الله تعالى وخيرته من عصره كان غيره بالمنع أولى لاستحالة الرؤية عليه تعالى، وما يتعلق به المخالف من قوله تعالى: **لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ** ﴿سورة يونس: 26﴾، فليس في الظاهر أن الزيادة هي الرؤية فلا يجوز حمل الزيادة عليها؛ لأنه لا يجوز أن يحمل كلام الله تعالى على ما لا يفيده في اللغة ولا في الشرع، ولا شبهة إن الزيادة لا تفيد الرؤية لغة ولا شرعاً، ويجوز أن يكون المراد بها ما قاله تعالى: **فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ** [سورة النساء: الآية 173]، والمراد بذلك ما يزيدهم من الخيرات التي لا يستحقونها بأعمالهم وقد روي عن أمير المؤمنين- عليه السلام- أن الزيادة غرفة من لؤلؤة لها أربعة أبواب، وما يرويه المخالف عن النبي- **صلى الله عليه وآله وسلم**- من قوله: "سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته"[38]، فإنه لا يصح التعلق به، لأنه من أخبار الآحاد التي لا تورث العلم اليقين، والمطلوب في مسائل الاعتقاد العلم، وهو لا يحصل بخبر الواحد. وبعد فإن في ظاهره من التشبيه ما لا يقول به مسلم؛ لأنه أخبر بأنه تعالى يُرى كالقمر ليلة البدر، ومعلوم أن القمر يُرى منيراً مستديراً في جهة فوق، والله تعالى لا يجوز أن يكون جسماً ولا في جهة من الجهات، فلم يصح الاستدلال بالخبر، ثم إن صح حملناه على أن الله تعالى يتجلى العلم به في قلوب عباده في الجنة بحيث لا يلتبس عليهم كما لا يلتبس عليهم العلم بالقمر عند المشاهدة، وفي ذلك فائدة ظاهرة، وهي أنهم إذا كانوا علموه علماً ضروريًّا على جلائه وبعده عن اعتراض الشبهات علموا دوام نعيمهم تبعاً لذلك على هذا الحد، فتكمل لذتهم، وتَوَفَّر مسرتهم؛ لأن العلم بدوام النعيم يزيد في المسرة، وهذا ظاهر، ثم أنه معارض بأخبار رويت عن النبي- **صلى الله عليه وآله وسلم**- منها ما رواه سمرة بن جندب[39] قال: "سألنا رسول الله- **صلى الله عليه وآله وسلم**: هل نرى ربنا، فانتفض ولصق بالأرض، وقال: "لا نراه لا ينبغي لأحد أن يراه"[40]. وهذا صريح في نفي الرؤية وليس في ظاهره ما في ظاهر الأول مما لا يجوز عليه تعالى من الجسمية، فكان أولى من خبرهم الذي تعلقوا به، وروي أن عائشة[41] سُئلت هل رأى محمد ربَّه؟ فقالت: "يا هذا لقد قف شعري ممّا قلت، من زعم أن محمداً رأى ربَّه، فقد أعظم الفرية

(38) صحيح البخاري – بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ – (446/22)، سنن الترمذي – باب منه – (688/4)، المعجم الكبير للطبراني – (449/2).

(39) سمرة بن جندب بن هلال الفزاري حليف الأنصار صحابي مشهور له أحاديث مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين. طبقات ابن سعد – (49/7)، تقريب التهذيب لابن حجر – (256/1)، التاريخ الكبير للبخاري – (176/4).

(40) "لا يراه أحد ولا ينبغي لأحد أن يراه "، الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين للمداعس – دليل على انه تعالى لا تصح عليه الرؤية بحال – (ص/306)، المعتمد في أصول الدين – (ص/ 543)، رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس – الإمام الحاكم أبو سعيد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي(ت:494) – دار المنتخب العربي – ط: الأولى، 1415هـ– (ص/22).

(41) عائشة بنت أبي بكر الصديق (ت: 58هـ/678م) ثالث زوجات الرسول محمد وإحدى أمهات المؤمنين. طبقات ابن سعد – (ج58/8)، صفة الصفوة أبو الفرج – (ج15/2)، تقريب التهذيب لابن حجر– (ج750/1).

على الله عز وجل، وتلت قوله تعالى: **لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ** [سورة الأنعام: 103]، وفي كلام أمير المؤمنين- عليه السلام: "لا يدرك بالحواس، ولا يقاس بالناس"[42].

المسألة الثانية: (أن أفعال العباد منهم لا من الله تعالى)

اعلم أن الذي نذهب إليه أن الله تعالى أقدر العباد على أعمالهم، ومكنهم بأنواع التمكين، ولم يجبرهم على شيء منها، بل هم الفاعلون لها باختيارهم دون الله تعالى نحو القيام والقعود، والحركات والسكنات والأصوات والآلام وغير ذلك، وذهب المخالف إلى أن الله تعالى هو المتولي لإحداث الأفعال في العباد، فهو الذي فعل الإيمان في المؤمنين والكفر في الكافرين، أحدث ذلك وخلقه وأنشأه، واخترعه وابتدعه، وليس للمؤمن ولا للكافر تأثير في شيء من ذلك، بل هو لله وحده[43]، والدليل على صحة ما قلناه وجوه:

أحدها: أنّ الأفعال توجد بحسب قصودنا ودواعينا وتنتفي بحسب كراهتنا وصوارفنا، فلو كانت من الله تعالى لما وجب ذلك فيها، بل كان يجوز أن يدعو أحدنا الداعي الخالص إلى القيام، فيقعد بأن يفعل الله فيه القعود دون القيام، ويجوز أن يصرفه الصارف في بعض الأحوال عن القيام فيكرهه، ويريد القعود فيوجد منه ما يكرهه من القيام، ولا يوجد ما يريد من القعود مع سلامة الأحوال بأن يختار الله القعود فيه دون القيام؛ لأنه الفاعل لذلك عند المخالف، ومعلوم خلافه، يوضح ذلك أن اللون لما كان من فعله تعالى، وكذلك الحياة والقدرة وما أشبهها ممّا لا يقدر عليه العباد، جاز أن لا يقف على اختيارنا، فيجوز أن تتوفر دواعينا إلى إيجاد البياض في أنفسنا أو الحياة أو القدرة، فلا يوجد ذلك بأن لا يريد الله تعالى إيجادها؛ لأنها تقف على اختياره دوننا، وكذلك فإنه يجوز أن يكره الإنسان نزول المرض والأسقام ونزول الموت، ومع ذلك قد يحصل لأنه لا تأثير لكراهته ولا لصارفه فيما هو من قبل الله تعالى، وكل عاقل يعلم ضرورة الفرق بين قيامه وقعوده وبين لونه وحياته، وقدرته في أن الأول يقف على اختياره دون الثاني، وهذا لا يلتبس الحال فيه على منصف ، فإذا كانت من فعل الله

(42) المجالسة وجواهر العلم – الجزء السادس عشر – أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت: 333هـ) – تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان – جمعية التربية الإسلامية (البحرين – أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت – لبنان) – 1419هـ، (395/5)، تيسير المطالب في أمالي أبي طالب – الباب الرابع في الخطب والمواعظ – (ص/191)، إعلام الأعلام بأدلة الأحكام- محمد بن حسن العجري- (ص/6).

(43) اعلم أولاً أن الفعل: هو ما وجد من جهة من كان قادراً عليه أو على ما تولد عنه. قلنا: ما وجد، جنس الحد دخل فيه جميع المؤثرات من جهة فاعل أو سبب أو علة أو مقتضى، وقلنا: من جهة من كان قادراً عليه. يخرج به المسببات ومعلول العلة والمقتضى عن مقتضيه، فلا يقال لها فعل السبب ولا فعل العلة ولا فعل المقتضي، وإنما يقال لها: أثر، وقلنا: كان قادراً عليه. لئلا يخرج عن المحدود الفعل الذي قد وقع لأن فاعله بعد وقوعه منه قد خرج عن كونه قادراً عليه أو على ما تولد منه لإدخال الأفعال المسببة عن فعل الفاعل لها كانكسار الزجاج المتولد عن ضربه بالحجر، فإن الانكسار فعل فاعل الضرب لتولده عنه، وينقسم الفعل بالنظر إلى العبد إلى: مباشر، ومتعدي، فحقيقة المباشر: ما وجد في محل القدرة كالقيام والقعود والذهاب والمجيء ونحو ذلك. وحقيقة المتعدي: ما وجد في غير محل القدرة بواسطة فعل في محلها كتحريك الإناء وكالعمارة والخياطة ونحو ذلك من الأفعال التي تكون في غير الفاعل بواسطة فعل في الفاعل الذي هو محل القدرة وذلك الفعل هو المباشرة، التبصرة في التوحيد والعدل – (ص/46)، منهاج المتقين للقرشي – (ص/272)، الإيضاح في شرح المصباح – (ص/134).

تعالى كلها وجب ألا يقع بينها تفرقة ومعلوم خلافه[44].

وثانيها: أن فاعل الواجب والمندوب نحو الصلاة والزكاة وغيرهما يستحق المدح بالإجماع، وفاعل القبيح نحو الظلم والكذب والزنا وغير ذلك يستحق الذم بالإجماع، ولا يستحق مدحاً على صورته الحسنة ولا على حياته وقدرته واعتدال قامته ولا ذماً على صورته إن كانت شويهة وقصيرة ومريضة وما أشبه ذلك، فلو كانت هذه الأفعال التي ذكرناها أولاً وثانياً على سواء في أنها فعل الله وحده لوجب أن يسقط المدح والذم على الأفعال التي ذكرناها أولاً كما سقط على ما ذكرناه آخراً؛ لأن الجميع عند المخالف فعل الله وحده، وأي لائمة على العبد في شيء خلقه الله تعالى فيه بغير اختياره وحال بينه وبين تركه وأدخله فيه جبراً، وقد علمنا أن ذلك يكون سبباً لسقوط الذم يوضحه أن المكره على القبيح نحو من يكره على تناول مال الغير وشبهه، وقد قضى الشرع بأنه لا ذم عليه بالإجماع لمكان الإكراه الذي دعا إليه، فكيف إذا كان الله تعالى هو الخالق للمعاصي في العاصين، فإن ذلك أبلغ من الإكراه عند كل منصف، فيسقط الذم على القبائح والحال هذه، ويبطل الأمر والنهي أيضاً ؛ لأنه لا يحسن في قضايا العقول الأمر بما لا يمكن المأمور فعله ولا النهي عما لا يمكن المنهي تركه، ولهذا يقبح عند كل عاقل أن يأمر العاقل غيره بأن يزيد في أعضائه وحياته وقدرته، ويوسع في أرزاقه؛ لأن ذلك كله من فعل الله تعالى، فقبح أمره ونهيه، فكذلك إذا كانت الطاعات والمعاصي فعل الله تعالى قبح منه سبحانه أن يأمر بالطاعات وأن ينهى عن المعاصي، يزيد وضوحاً أنه يقبح عند كل عاقل أن يأمر أحدنا غيره بأن يسير الكواكب في جهة وينهاه عن تسييرها في جهة أخرى؛ لما كان ذلك مما لا يمكنه، وهكذا حال الطاعات والمعاصي عند المخالف لا يمكن أحدنا أن يفعلها بحال فَلَإِن حَسُنَ من الله تعالى أن يأمر بما هو طاعة وينهى عما هو معصية مع أنه الفاعل لَيَجُوْزَن منه أن يأمرنا بأن نسير الكواكب في جهة وينهانا عن تسييرها في أخرى[45].

وثالثها: أن أفعال العباد لو كانت من الله تعالى لجاز أن يشتق له منها أسماء، فإذا كان فاعلاً للظلم وصف بأنه ظالم، وكذلك إذا فعل الكذب والعبث والسفه وصف بأنه كاذب وعابث وسفيه؛ لأنه قد فعل ذلك عند المخالف، فيسمى به، ألا ترى أنه يوصف بأنه رازق ومحسن ومنعم لفعله الإحسان والإنعام والرزق، ويوصف بأنه عدل لفعله لذلك، فإن كانت هذه الأفعال التي هي الظلم والكذب والرزق والحياة فعله تعالى جاز أن يشتق له منها أجمع أسماء، ولا خلاف بين الأمة في أنه تعالى لا يجوز وصفه بأنه ظالم كاذب وإن وصف بأنه رازق ومحيي، وهذا يوضح أنه غير فاعل للظلم والكذب وغيره من فنون القبائح ثم كيف يستقيم القول بأنه عدل حكيم مع أنه قد فعل كل قبيح في الدنيا من ابتدائها وهو فاعله إلى انتهائها، والمعلوم عند كل متأمل أن ذلك يناقض العدل والحكمة أشد المناقضة[46].

(44) الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة في قواعد التابعة – أحمد بن الحسن الرصاص (ت: 621هـ) تحقيق: إمام عبد الله حنفي. دار الآفاق العربية- ط: الأولى، 2002م، (ص/ 53) - العقد الفريد، لحميد المحلي، لوح رقم 20.

(45) المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسن البصري، (84/1)، شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار بن أحمد، (ص: 40).

(46) كتاب الإيضاح في شرح المصباح، لحابس، (133/1).

المسألة الثالثة: (الكلام في القضاء والقدر)

اعلم أن عندنا أنه لا يجوز إطلاق القول بأن المعاصي من الله وقدره، وقالت الأشعرية: بل يجوز إطلاق القول بأنها من قضائه تعالى وقدره، وينبغي أن نبين معاني لفظة القضاء والقدر، ثم نبين ما يجوز إضافته إلى الله تعالى من ذلك وما لا يجوز، أما القضاء فإنه يستعمل في ثلاثة معانٍ:

أحدها: بمعنى الخلق والتمام[47]، ومنه قوله: **فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ** [سورة فصلت: 12]، معناه: أتم خلقهن وصنعهن، قال الشاعر[48]:

وعليهما مسرودتان قضاهما

داود أو نسج السوابغ تبع

وثانيها: بمعنى الإعلام والإخبار[49]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا**﴾ [سورة الإسراء: 4]، معناه: أخبرنا، وأعلمنا بذلك من حالهم.

وثالثها: بمعنى الأمر والإلزام، كما قال تعالى: **وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** [سورة الإسراء: 23]، ومعناه: أمر وألزم، ويقال: قضى الحاكم لزيد على عمرو بدينه، أي: أوجبه عليه وألزمه تسليمه.

هذه أقسام القضاء، وأما القدر فإنه يستعمل في ثلاثة معانٍ أيضاً، **أحدها:** بمعنى الخلق، ومنه قوله تعالى: **وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا** [سورة فصلت: 10]، أي: خلق.

وثانيها: بمعنى الإعلام، ومنه قوله تعالى: **إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا ۙ إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ** [سورة الحجر: 60]، أي: أعلمنا ببقائها في العذاب.

وثالثها: بمعنى الكتابة، ومنه قول العجاج[50]:

واعلم بأن ذا الجلال قد قدر

في الصحف الأولى التي كان سطر[51]

معناه: كتب، فإذا صحت هذه الجملة عدنا إلى المقصود، فقلنا: إنه لا يجوز إطلاق القول بأن المعاصي من قضاء الله وقدره؛ لأنه يوهم الخطأ، وهو أنه خلقها أو أمر بها، وذلك لا يجوز على ما قدمناه، فكل ما أوهم الخطأ وجب تجنبه في حقه تعالى، وعلى هذا قلنا: إنه لا يجوز أن نطلق عليه تعالى الوجه واليد والجنب؛ لأن ذلك يوهم الخطأ، وهو أنه ذو جوارح،

(47) خلاصة الفوائد – (ص:120)، كتاب الشافي – (236/2)، الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة في فوائد التابعة – (131/1).

(48) من قصيدة: أبو ذؤيب الهذلي: هو خويلد بن خالد بن محرز بن زبيد بن أسد الهذلي، شاعر مجيد مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، قدم المدينة عند وفاة النبي. حيث ورد عجز البيت بلفظ: داودُ أو صَنَعَ السَّوابِغِ تُبَّعُ – ديوان الهذليين – (19/1)، جمهرة أشعار العرب – اللفظ المختلف ومجاز المعاني – أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت: 170هـ) – حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع. (26/1)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي – ومن أبيات أولها – أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (363 – 449هـ) – تحقيق: محمد سعيد المولوي – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – ط: الأولى، 1429هـ /2008م، (738/1)، الأزمنة والأمكنة – أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: 421هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت – ط: الأولى، 1417، (38/1).

(49) الفروق اللغوية - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: 395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم - دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، (96/1)، الإبانة في اللغة العربية – (703/3).

(50) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، وأبو محمد المتوفى سنة 145هـ، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة، وله ديوان رجز مطبوع – معجم رجال الاعتبار وسلوة العارفين – (ص:146). العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، (189/6)، المطالب العالية من العلم الإلهيّ، للرازي، (219/9)، الديباج الوضي – الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن إبراهيم بن علي الحسيني المتوفى سنة 749 هـ، (164/1).

(51) رجز للعجاج في ديوانه – (1/ 73، 74)، لسان العرب – (5/ 190)، تاج العروس – (14/ 169).

وذلك منفي عنه سبحانه، وأما إذا اقترن بالكلام قرينة تنفي توهم الخطأ، فإنه يجوز ذلك، ونقول: إن أفعال العباد أجمع يجوز أن يقال: إنها بقضائه وقدره إذا أريد بذلك أنه عملها؛ لأنه عالم لذاته، فيجب أن يعلم جميع المعلومات أو يراد بذلك أنه كتبها في اللوح المحفوظ، أو أعلم بها من شاء من ملائكته وخلقه؛ لأن ذلك كله مقدور له تعالى وليس فيه وجه من وجوه القبح، فيجوز أن يفعله إذا تعلق به صلاح لمن يعلمه به، ولا يجوز أن يقال: إن أفعال العباد من قضائه، بمعنى الأمر والإلزام إلا إن يراد بذلك الواجبات لإلزامه إياها وأمره بها، والمندوبات بمعنى أنه أمر بها على وجه المجاز إن قلنا: إن الأمر يقتضي[52] الإيجاب لأنها غير واجبة، وأما المعاصي فلا يجوز أن يقال: إنها من قضائه بمعنى الأمر والإلزام؛ لأنه تعالى لم يأمر بها؛ لأن الأمر بالقبح قبيح، والله تعالى لا يفعل القبيح، ولأنه لا خلاف بين الأمة في ذلك، ولأنه تعالى قال: **قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ** [سورة الأعراف: 28]، وكذلك سائر الأفعال فإنه لا يجوز أن يقال إنه قضى بها بمعنى الأمر سوى ما ذكرناه أولاً، وإذا أُطلقت لفظة القضاء في كل واحد من هذين القسمين وجب أن يقرن بالكلام قرينة تزيل إيهام الخطأ، ولا يجوز إطلاقها من غير قرينة؛ لأنها مشتركة بين معان بعضها صحيح وبعضها فاسد، وكل لفظة هذا حالها فإنه لا يجوز إطلاقها، وأما القول بأن أفعال العباد من قضائه تعالى وقدره بمعنى: أنه خلقها وأوجدها دون العباد، فإنه لا يجوز على وجه من الوجوه؛ لأنا قد بينا أن أفعال العباد منهم لا من الله سبحانه[53] وبيّنا ما يلزم على القول بذلك من الإلزامات الشنيعة، وبينا مطابقة الكتاب والسنة وأقاويل الصحابة للدلائل العقلية، ونقول هاهنا إن المعاصي لو كانت من قضاء الله تعالى وقدره بمعنى: أنه خلقها، لوجب علينا الرضى بها، والرضى بالمعاصي لا يجوز، وإنما قلنا: إنه كان يجب علينا الرضى بها؛ فلأن الإجماع منعقد من الأمة على وجوب الرضى بقضاء الله تعالى وقدره؛ ولهذا يجب الرضى بالأمراض والأسقام وسائر الامتحانات التي تنزل بالأنام لأنها من قضاء الله تعالى وقدره، فلو كانت المعاصي من قضائه وقدره لوجب أيضاً الرضى بها، وقد ورد بوجوب الرضى بقضاء الله تعالى الأثر عن النبي- صلى الله عليه وآله وسلم- حيث قال حاكياً عن ذي العزة والجلال: "من لم يرض بقضائي ويصبر على بلائي ويشكر على نعمائي فليتخذ ربًّا سواي"[54]، فثبت أنه يجب الرضا بما قضى به الله تعالى، فيجب أن تدخل فيه المعاصي إن كانت من قضائه، كما قال المخالف، وإنما قلنا: بأن الرضى بالمعاصي لا يجوز؛ فلأنه لا خلاف بين الأمة في ذلك، بل نعلم ضرورة من حال الرسول- صلى الله عليه وآله وسلم- أنه كان لا يرضى بعبادة الأصنام وسب الله تعالى وسبه- عليه السلام- وقتل أصحابه من الكفار، بل يكره ذلك، ويسخطه أشد الكراهة والسخط، فإذا صح ذلك ثبت أنه لا يجوز الرضى بالمعاصي، ولا مخلص حينئذ من المناقضة بين الإجماعين إلا القول بأنه ليست من

(52) ومن قال إنها بقضاء الله تعالى وقدره بمعنى الإخبار والإعلام قول صحيح؛ لأن الله تعالى قد أخبر أن العباد يفسدون في الأرض وعلم ذلك قبل خلقه لهم. الخلاصة النافعة، (ص: 132).

(53) "في صفحة 12".

(54) المعجم الكبير للطبراني - (181/16)، المجموع المنصوري الجزء الثاني (القسم الثاني) - (141/1)، كنز العمال لهندي - (106/1).

قضاء الله تعالى وقدره، وكيف يجوز أن يقول تعالى: **وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**[سورة الإسراء: 23]، وقد قضى بعبادة الأصنام والأوثان والكواكب والنيران أم كيف يستقيم قوله: ﴿**وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ۖ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾.[سورة غافر: الآية 20]، وهو الذي قضى بكل باطل في الدنيا من ابتدائها، ويقضي به أيضاً إلى انتهائها، وهل يجوز عند لبيب أن يوصف حاكم بأنه يقضي بالحق إذا كان يقضي بالباطل، أو هل في المناقضات الفاحشة أبلغ من القول بأنه يقضي بالحق والباطل، فتدبر أيها العاقل، أم كيف يجوز أن يقول: **فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ** [سورة المدثر: 49]، وهو الذي قضى عليهم بالإعراض وحال بينهم وبين التذكرة وتدبر معانيها أم كيف يجوز أن يقول: ﴿**وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا**﴾ [سورة الكهف: 55]، وهو الذي منعهم عن الإيمان بما أوجده من العصيان، وقال تعالى: **وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ** [سورة النساء: 39]، وإذا كان قد قضى عليهم بالكفر لم يصح ذلك، كما لا يجوز أن يقول في الأمراض: وماذا عليهم لو صحوا، وفي الأموات: وماذا عليهم لو حيوا؛ لأنه الذي قضى عليهم بذلك.

المسألة الرابعة: (الكلام في الضلال والهدى)

اعلم أنا نذهب[55] إلى أن الله تعالى لا يغوي عباده عن الدين ولا يصد عنه الطالبين، وقالت طوائف الجبرية[56] من الأشعرية[57]، وغيرهم: أنه تعالى يجوز أن يغوي عباده ويمنعهم الهُدى، بل لا يغوي على الحقيقة عن الحق سواه، ولا يصد عنه إلا إياه، وينبغي أن نبين معاني

(55) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي – عليه السلام – (ص/255)، مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة – (ص/105)، ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة – الأمير الحسين بن بدر الدين (ت:663هـ) – مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع صنعاء – ط: الثانية، 1422هـ /2001م، (ص/184)، حقائق المعرفة، الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان – (ص/234)، كتاب منهاج المتقين للقرشي – (ص/336).

(56) الجبرية: ويزعمون أنه مَجْبُورٌ عَلَى أَفْعَالِهِ مَقْسُورٌ عَلَيْهَا كَالسَّعَفَةِ يُحَرِّكُهَا الرِّيحُ الْعَاصِفُ وَكَالْهَاوِي مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ وأن تكليف الله سبحانه وعباده من أمره بِالطَّاعَاتِ وَنَهْيِهِمْ عَنِ الْمَعَاصِي كَتَكْلِيفِ الْحَيَوَانِ الْبَهِيمِ بِالطَّيَرَانِ وَتَكْلِيفِ الْمُقْعَدِ بِالْمَشْيِ وَتَكْلِيفِ الْأَعْمَى بِنَقْطِ الكتاب، وأن تعذيبه إياهم على معصيته إِيَّاهُ هُوَ تَعْذِيبٌ لَهُمْ عَلَى فِعْلِهِ لَا عَلَى أَفْعَالِهِمْ. الملل والنحل للشهرستاني – (85/1)، مختصر معارج القبول – الجبرية وتأويلاتهم الفاسدة السخيفة لآيات الله عز وجل – أبو عاصم هشام بن عبد القادر بن محمد آل عقدة – مكتبة الكوثر – الرياض – ط: الخامسة، 1418هـ، (289/1)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين – باب في فرقة الجبرية – أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ) – تحقيق: علي سامي النشار – دار الكتب العلمية – بيروت، (68/1).

(57) الأشعرية: نسبة إلى إمامها ومؤسسها أبي الحسن الأشعري، الذي ينتهي نسبة إلى الصحابي أبي موسى الأشعري، والأشعرية هم من يثبتون بعض الصفات ويؤولون البعض الآخر المماثل لها. فقد رد عليهم بما جاء في كتابه التوحيد الذي يقع في ستة أجزاء، والذي هو رد على الجهمية والمعتزلة أيضا فيما أنكروه من أسماء الله تعالى وصفاته. فقد ضمن هذا الكتاب إثبات جميع الصفات التي وصف الله تعالى بها نفسه ووصفه بها رسوله صلى الله عليه وسلم. بدأه بقوله: "ذكر ما وصف الله عز وجل به نفسه ودل على وحدانيته عز وجل وأنه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد". الملل والنحل – (94/1)، الاعتقاد لأبن أبي يعلي – هجر أهل البدع – أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: 526هـ) – تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس – دار أطلس الخضراء – ط: الأولى، 1423هـ – 2002، (44/1). القول المفيد على كتاب التوحيد – باب فيه مسائل – محمد بن صالح العثيمين – دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية – ط: الثانية، محرم 1424هـ، (326/1).

لفظة الهدى والضلال، ثم نبين ما يجوز أن يضاف إلى الله عز وجل من ذلك، وما لا يجوز[58].

أما الهُدى: فإنه يستعمل في ثلاثة معانٍ **أحدها:** بمعنى الدلالة والبيان، يحكيه قول الله تعالى: **هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ** [سورة البقرة: 185]، أي: دلالة وبيان، وقد صرح تعالى بأنه هدى للناس، فاقتضى ذلك الاستغراق، فيدخل الكفار تحته مع المؤمنين؛ لأنهم من الناس، ويقال: هدى فلان فلاناً الطريق، إذا دله عليها.

وثانيها: بمعنى زيادة التوفيق والتسديد، ومنه قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ}** [سورة محمد: الآية 17]، معناه: توفيقاً وتسديداً، وقال تعالى: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى**﴾[سورة الكهف: 13]، وهذا القسم لا يكون إلا لمن اهتدى بالهداية الأولى.

وثالثها: بمعنى الثواب، ومنه قوله تعالى: **يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ** [سورة يونس: 9]، يريد أنه يثيبهم، ولهذا قال تعالى عقيب ذلك: **فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ** [سورة يونس: 9]، وهذا القسم يختص بالمؤمنين؛ لأنه تعالى لا يثيب إلا من يستحق الثواب والكفار والفساق ليسوا من أهل الثواب، بل هم من أهل العقاب بكبائرهم.

وأما الضلال: فإنه يستعمل في ستة معانٍ أحدها: بمعنى الإغواء عن الدين والصد عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ**﴾ [سورة طه: الآية 79]، وقال تعالى: **وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ** [سورة طه: 85].

وثانيها: بمعنى الهلاك، ومنه قوله تعالى حكاية عن منكري البعث: ﴿**وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ**﴾ [سورة السجدة: 10]، معناه: هلكنا وذهبنا.

وثالثها: بمعنى العقاب، ومنه قوله تعالى: **(إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ)**[سورة القمر: 47-48].

ورابعها: بمعنى الحكم والتسمية، ومنه قوله تعالى: **وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ** [سورة الجاثية: 23]، أي: حكم عليه بذلك وسماه لأجل معاصيه، قال الكُميت[59]:

فطائفة قد أكفروني بحبكم ... وطائفة قالوا مسيء ومذنب[60]

أي: حكموا علي بالكفر، ووسموني به.

وخامسها: بمعنى الخذلان، وهو المنع من زيادة التوفيق والتسديد، لأجل المعاصي التي يواقعها المكلف، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ** ﴾ [سورة إبراهيم: 27]، ولهذا قرن الضلال بالظالمين، ولم يقرنه بالمؤمنين.

(58) شرح الأصول الخمسة – (509/1)، الرسالة في نصيحة العامة – الإمام الحاكم أبو سعيد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي (ت:494هـ) – دار النضيري للدراسات والنشر – ط: الأولى، 1443هـ /2022م – (120/1)، كتاب الشافي – الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان (ت:614هـ) – مكتبة أهل البيت عليهم السلام – ط: الثانية، 1443هـ /2022م – (275/4).

(59) الكميت بن زيد بن خنيس بن مخالد الأسدي (60هـ- 126هـ)، من أشهر شعراء أهل البيت عليهم السلام في أيام الحكم الأموي، وأدرك الإمام السجاد والباقر والصادق عليهم السلام، فكان مخلصا وصادقا في قصائده المعروفة بالهاشميات تجاههم. سير أعلام النبلاء للذهبي- (389/5)، المنتظم للجوزي- (255/7)، الوافي بالوفيات للصفدي – (276/24).

(60) مجموع كتب الإمام الناصر أحمد بن الهادي – (ص:224)، لسان العرب – (142/2)، تاج العروس – (236/5).

وسادسها: يقال أضل إذا ضل عنده، وإن لم يكن منه فعل، ومنه قوله تعالى: **رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ** [سورة إبراهيم: 36]، يعني الأصنام ولم يصدر منها فعل على الحقيقة فيمن ضل، إلا أن الضلال لما وقع عندها سميت مضلة، فإذا صحت هذه الجملة قلنا: إن الله تعالى يجب أن يهدي جميع المكلفين على معنى أنه ينصب لهم الدلائل على ما كلفهم؛ لأنه لو لم يفعل لهم ذلك لكان قد كلفهم ما لا يعلمونه، وتكليف ما لا يُعلم قبيح، فلا يجوز أن يضاف إلى الله تعالى، وقد قال الله تعالى: **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ** [سورة البقرة: 185]، في القرآن، ولم يخص مسلماً من كافر، وقال تعالى: **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ** [سورة فصلت: 17]، وقال تعالى: **وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ** [سورة المائدة: 108]، أي: لا يزيدهم توفيقاً وتسديداً، ويحتمل أنه لا يثيبهم أيضاً، وكل ذلك جائز أن يسلبه الله الكفار، وأمّا الهُدى بمعنى الثواب، فإنه مقصور على المؤمنين؛ لأنه جزاء على أعمالهم، والكفار ليسوا من أهل الثواب، وأمّا الضلال فإنه يضاف إلى الله، الضلال بمعنى عذاب الظالمين، وهو الذي أراده بقوله: **وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ** [سورة ابراهيم: 27]، أي: يعاقبهم، ويحتمل أيضاً منع التوفيق والتسديد الذي يخص به المؤمنين ويضاف إليه أيضاً الضلال بمعنى العقاب لمن يستحقه، ويضاف إليه الضلال بمعنى الحكم والتسمية لمن واقع الكبائر أيضاً، ويضاف إليه بمعنى الهلاك؛ لأنه يهلك العالم بأسره لقوله: ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ** ﴾ [سورة القصص: 88]، والذي يجب نفيه عنه تعالى هو الضلال بمعنى الإغواء عن الحق والدعاء إلى الباطل، لأن ذلك قبيح فلا يجوز أن يفعله الله تعالى، ولو كان هو المضل عن الدين لما أضافه إلى غيره بقوله: ﴿**وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ** ﴾ [سورة طه: الآية 79]، يريد أنه أغواهم، وقال تعالى: **وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ** [سورة طه: 85]، فكيف يضيف الله تعالى إغواء العباد إلى غيره وينسبه مسلم إليه تعالى، ولا خلاف بين الأمة أن إبليس يوصف بأنه يغوي العباد ويصدهم عن الرشاد، فكيف يستقيم هذا الإجماع إذا كان الله تعالى عند المخالف هو الذي خلق الغواية ومنع الهداية.

وبعد فإذا كان الشيطان يغوي والله تعالى كذلك عند المخالف والأنبياء–عليهم السلام– ينهون عن الغواية، ويقاتلون على فعلها ويسخطونها، وجب أن يكون الشيطان أقرب إلى موافقة الرحمن والأنبياء أبعد عن موافقته؛ لأن إبليس جاء بالذي جاء به الله ورضي بما رضي به الله وكره ما كره، والأنبياء جاؤوا بخلاف ذلك، فهو أقرب إلى رضا الله منهم؛ لأنه ما أراد من العصاة أمراً كرهه الله، بل عند التحقيق ليس بمغوٍ؛ لأن الله تعالى هو الذي خلق غوايته، فأي معنى لقوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا** ﴾ [سورة الأعراف: 27]، والله الذي خلق الفتنة؛ وأي معنى لقوله تعالى: **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ** [سورة فصلت: 17]، إذا كان هو الذي أضلهم وأرداهم ومنعهم–عند المخالف– هداهم، ولو كان هو الذي أغواهم لما حسن منه أن يذمهم ويعاقبهم؛ لأنهم إنما أُتوا في ذلك من قبله تعالى، وكما لا يحسن منه عقابهم على المرض والموت والضعف، لأنه من قبله كذلك حال الضلال أيضاً، وأي معنى لدعاء الأنبياء– عليهم السلام– للكفار إلى الإيمان إذا كان الله تعالى قد أغواهم

وأضلهم؟ أفليس هذا يؤدي إلى إفحام الرسل- عليهم السلام؟ لأن الكفار إذا قالوا لهم: كيف تدعوننا إلى الهدى؟ والله تعالى قد حكم علينا بالإغواء، وخلق فينا الضلال، وحال بيننا وبين الهداية؟ ولا شبهة أنه لا جواب عند الأنبياء- عليهم السلام- والحال هذه، وكل قول أدى إلى إفحام الأنبياء- عليهم السلام-ولزوم الحجة عليهم من الكفار فإنه منهار، وقواعده على شفا جرف هار، فتيقظوا أيها النظار، وقلبوا الأفكار في جهات الاعتبار.

وَلَإِن جاز أن يضل تعالى عباده عن الدين لَيَجُوْزَن أن يبعث أنبياءه- عليهم السلام- لضلالهم، لأنه لا فرق بين أن يخلق القبائح ويغوي بها ويحث عليها، وبين أن يرسل الرسل لهذا الغرض؛ لأنه في الحالين حاث على القبائح، ومتى جاز ذلك أدى إلى أن لا يجب علينا اتباع الأنبياء- عليهم السلام- لأنه إنما يلزمنا اتباعهم إذا قطعنا أنهم على حقٍّ، وأنهم لا يدعون إلى باطل فمتى جوّز ذلك عليهم مجوز ارتفعت عنه الثقة بهم، فلا يجب عليه اتباعهم والحال هذه، بل يقبح منه المتابعة، لأن من اتبع ما هو ضلال فقد أساء كما يسيء إذا اتبع ما لا يأمن أن يكون ضلالاً، وكل قول أدى إلى سقوط اتباع الأنبياء- عليهم السلام- فإنه كفر بلا مرية عند جميع الأمة.

وَلَإِن جاز أن يضل تعالى عباده بأن يخلق فيهم الضلال لَيَجُوْزَن أن يكذب في أخباره، وأن يأمر بالباطل، وينهى عن الحق؛ لأن غاية ما في ذلك أن يكون مضلاً لعباده، وقد أضل عند المخالف كل ضال في الدنيا، ولا مضل على الحقيقة سواه، وأي معنى على مذهب المخالف لقوله تعالى مخاطباً لنبيه- صلى الله عليه وآله وسلم: **قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي** [سورة سبأ: الآية 50]، فأمره أن يضيف الضلال إلى نفسه والهدى إلى ربه بما يوحي إليه، وعند المخالف أن كل ذلك من فعل الله تعالى، وقال الله تعالى: **فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ** [سورة الفرقان: الآية 17]، فلو كان هو الذي خلق ضلالهم لم يحسن منه ذلك، كما لا يحسن أن يقول: أأنتم أحييتم عبادي هؤلاء أو أقدرتموهم، وقال سبحانه **أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ۖ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ** [سورة يس: 60]، فوصفه بالعداوة لإضلاله لنا، ونسب إليه الضلال، وعند المخالف أن الله هو الذي أضل فما الوجه في أن ينسب الله إليه فعلاً فعله سبحانه أو يحكم عليه بالعداوة إذا أراد للعباد الضلال مع أنه تعالى خلق ضلالهم وأراده، وقال تعالى حاكياً عن موسى- عليه السلام: **قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۖ** [سورة القصص:15][61].

المسألة الخامسة: (الكلام في أن الله تعالى لا يريد القبائح)

وهذا هو مذهب الذرية الزكية والعترة النبوية، وأتباعها من الزيدية، وهو قول جميع العدلية، وذهبت الأشعرية، وسائر الجبرية إلى أن الله تعالى يريد القبائح، وصرح الأشعري خاصة بأنه يحب الفساد، ويرضى الكفر، والذي يدل على صحة ما قلناه أن إرادة القبيح نقص، والنقص لا يجوز على الله تعالى، وإنما قلنا: إن إرادة القبيح نقص، فلأن كل عاقل ضرورة أن من عُرف منه أنه يريد كل فساد يقع في الدنيا من ظلم وعبث وكذب وسفه وغير ذلك من فنون القبائح وأنواع

(61) الأحكام في الحلال والحرام ـ الإمام الأعظم الهادي إلى الحق يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، أبو الحسين [245-298هـ]، (284/2)، كتاب الإيضاح في شرح المصباح لحابس ـ في بيان من يستحق الإمامة بعد الحسنين عليهما السلام ـ (322/1).

الفضائح[62]، فإنه يكون منقوصاً نقصاً بيناً عندهم، فلو أراد الله تعالى القبائح لكان منقوصاً أيضاً، وإنما قلنا: إن النقص لا يجوز على الله تعالى فلأنه لا خلاف فيه بين الأمة. وبعد فلو كان تعالى مريداً للقبائح لوجب فيمن فعلها أن يكون مطيعاً له بفعلها كما يكون مطيعاً له بأنواع الطاعات، ولا وجه لذلك إلا كونه مريداً لها[63].

يزيده وضوحاً أن العبد يكون مطيعاً لسيده إذا فعل ما أراده، فيجب في العاصي وقد فعل من القبيح ما أراده الله تعالى أن يكون مطيعاً له، وإذا كان مطيعاً له وجب أن يظهر عليه توابع الطاعة من المدح والتعظيم، وهذا فاسد بالإجماع.

وبعد فلو كان تعالى مريداً للقبائح لما حسن أن ينهى عنها؛ لأن الناهي لا ينهى عما هو مريد له إذا كان حكيماً، وإنما يكون ذلك من فعل ذوي السفه أو الجنون، والله تعالى لا يجوز عليه ذلك، وكيف يكون تعالى مريداً مع أنه قد تهدد فاعلها على فعلها بقوله: اعملوا ما شئتم، ومعلوم أن المتهدد لا يكون متهدداً وهو مريد لما تهدد عليه، وأي تفرقة على هذا المذهب بين قوله: ﴿ **اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا** ۚ ﴾ [سورة سبأ: 13]، وبين قوله: اعملوا ما شئتم، إذا كان قد أراد الشكر منهم، وأراد من هؤلاء أن يعملوا ما شاؤوا، ومن جملته كُفران النعمة أم كيف يصح إجماع الأمة على أن الأول أمر والثاني تهديد، وهما في هذا لم يتميز أحدهما عن الآخر لا في اللفظ ولا في المعنى؛ لأن الصيغة واحدة والإرادة لمقتضاهما على حد واحد، وإذا كان كذلك، فلا فرق بينهما، بل يجب كونهما أمرين معاً لأن الله تعالى قد أراد مقتضى كل واحد منهما، وهذا لا يصح بالإجماع، فإن الأمة مطبقة على أن قوله: ﴿ **اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا** ۚ ﴾ [سورة سبأ: 13] أمر، وأن قوله: اعملوا ما شئتم تهديد، وإنما يصح هذا الإجماع، ويسلم من التناقض على مذهبنا، لأنا نقول: إن الله تعالى أراد بالأول ما تناوله ظاهره، ولم يرد بالثاني ما تناوله ظاهره، بل كرهه، وهذا أمر معلوم، بل قد يعلم مثله شاهداً من ليس بكامل العقل، ولهذا يعلم الصبيان في المكتب[64] التفرقة بين قول المؤدب: تعلموا، وبين قوله لهم: العبوا فسوف أضربكم، في أن الأول يريد منهم التعلم والثاني لا يريد منهم اللعب، بل يكرهه ولا يتمارى أحد من العقلاء العارفين بمجاري الكلام في لغة العرب في التفرقة بين الأمر والتهديد بصيغة الأمر، وكلام الله تعالى يجب حمله على فوائد اللغة العربية، إلا أن يدل دليل على أنه أراد به معنى الشرع، ولم يدلنا شرع على أن الخطابين اللذين ذكرناهما أمر على الجمع، بل الإجماع حاصل على أن الذي ابتدأنا به أمر والثاني تهديد، فيجب حمل ذلك على ما هو موضوع في اللغة، وهذا يتضمن كونه تعالى كارهاً للقبائح، وغير مريد لها، ومما يؤكد ما قلناه من أنه تعالى لا يريد القبائح إنه تعالى قد زجر عن فعلها بالعقاب الذي توعد به فاعلها نحو قوله تعالى: **من يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** [سورة النساء: 123]،

(62) الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين – (ص:498).

(63) شرح الأصول الخمسة – (345/1)، الهاشمة لألف الضلال من مذاهب المطرفية الجهال – (280/1)، الشافي – (21/2)، عدة الأكياس في شرح الأساس لعقائد الأكياس – (286/1).

(64) المكتب: الَّذِي يُعَلِّم الكتابَة الكتاب والمكتب، والمَكْتَبُ: مَوْضِعُ الكُتَّابِ. والمَكْتَبُ والكُتَّابُ: مَوْضِعُ تَعْلِيمِ الكُتَّابِ، وَالْجَمْعُ الكَتَاتِيبُ والمَكاتِبُ. المُبَرِّدُ: المَكْتَبُ مَوْضِعُ التَّعْلِيمِ، والمُكْتِبُ المُعَلِّم، والكُتَّابُ الصِّبيان. تهذيب اللغة للأزهري . (88/10)، لسان العرب لابن منظور . (699/1)، تاج العروس للزبيري . (103/4)،

وقوله: **فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا** [سورة الفرقان: 19]، إلى غير ذلك من الآيات الكريمة؛ فلو كان تعالى مريداً للقبائح لما حسن منه أن يزجر عن فعلها، لأن الحكيم في الشاهد لا يزجر عبده عن فعلٍ ويتوعده عليه بالضرب المبرح، إذا كان مريداً له منه، فكيف يجوز أن يضاف ذلك إلى الله تعالى، وهو أحكم الحاكمين.

المسألة السادسة: (الكلام في أن القرآن مُحدث مخلوق)

اعلم أن الذي تذهب إليه الزيدية ومن تابعها من العدلية أن القرآن محدث بمعنى أنه موجود بعد العدم، وأنه مخلوق بمعنى أنه وجد مقدراً بحسب مصالح العباد من غير زيادة ولا نقصان من قبل الله تعالى[65]، لا كما يظنه المخالف من أنه مكذوب، وذهبت الأشعرية إلى أن القرآن قديم، وأنه ليس هو هذا الذي بيننا، بل هذا الذي بين المسلمين عبارة عن كلام الله تعالى، وكلامه قديم، وهو معنى قائم بذات الله تعالى[66]، وليس بحرف ولا صوت وهو شيء واحد مع أنه توراة، وإنجيل، وزبور، وصحف، وفرقان، ومع أنه مشتمل على محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وأمر ونهي، ووعد ووعيد، إلى غير ذلك من ضروب الكلام وصنوفه، والذي يدل على صحة ما قلناه من حدوث القرآن وجوه:

منها أنه لو لم يكن محدثاً لكان قديماً، لأنه لا واسطة بينهما، ولو كان قديماً لوجب أن يكون مِثْلاً لله تعالى؛ لأنه قد شاركه في الصفة التي تميز بها على غيره من المحدثات، وهي القدم، وقد ثبت أنه تعالى لا مثل له.

ومنها أنه إذا كان قديماً بطل أن يكون كلاماً؛ لأن المعقول من الكلام هو ما انتظم من حرفين فصاعداً، وكان مسموعاً متميزاً، وهذا يقتضي أن يكون بعضه سابقاً على البعض الآخر، ليصح فيه معنى الانتظام، ومتى كان قديماً لم يصح فيه ذلك، فلا يعقل كونه كلاماً.

ومنها أن الكلام لا يفيد المعاني إلا بوقوع المواضعة عليه، ولهذا متى عرف العاقل المواضعة علم إفادته لما يفيده ومتى لم يعلم المواضعة لم يعلم إفادته لما يفيده، ولهذا فإن العربي لا يستفيد بلغة العجم متى لم يعرفها، وكذلك العجمي لا يستفيد بلغة العرب إلا بعد المعرفة بمواقعها، وهذا يوضح أنه لا بد من المواضعة لمن أراد المعرفة بفوائد الكلام، ولا شبهة أن المواضعة لا تكون إلا في محدث، حتى يقال: إن محدثه قصد به معنى دون معنى مما وقعت عليه المواضعة، واستعمل لغة دون أخرى، ومتى كان قديماً لم يصح فيه هذا المعنى.

ومنها قوله تعالى: **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ** [سورة الأنبياء: 2]، فوصف الذكر بأنه محدث، وهو يريد القرآن، لأن القرآن يسمى ذكراً، ولهذا قال تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ**﴾ [سورة الزخرف: 44]، وقال تعالى: **قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ** [سورة الأنبياء: 55]، فإذا ثبت أن القرآن ذكر، وصح أن الذكر محدث، ثبت أن القرآن محدث، لا سيما وقد قال تعالى فيه **مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ، ولا شبهة أن الذي استمعوه وهم يلعبون إنما هو القرآن، وقال تعالى: **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ** [سورة الشعراء: 195]، يعني القرآن، وهذا يقتضي كونه محدثاً، لأن

(65) التبصرة في التوحيد والعدل - (68/1)، زبد الأدلة لأبن حمزة - (ج4/1).

(66) رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس – (ص:149)، كتاب الشافي – (366/1)، بلوغ الأرب وكنوز الذهب في معرفة المذهب – (ص:453)

معنى كونه عربيًّا أنه طابق لغة العرب، وهو لا يطابقها وينزل بها إلا وهو محدث؛ لأن القديم لا يصح فيه ذلك، وقال تعالى: **وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً** [سورة الأحقاف: 12]، فأخبر تعالى بأن كتاب موسى قبل القرآن، فلو كان قديماً لم يصح أن يسبقه غيره؛ لأن القديم لا يجوز أن يتقدم عليه سواه، ولهذا لا يصح أن يتقدم على القديم سبحانه غيره؛ لأن ذلك يبطل قدمه، وقال عز وعلا: ﴿**طَهَ ۝ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ**﴾ [سورة طه: 2.1]، فوصفه تعالى بأنه منزل، وقال: **نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ** [سورة الشعراء: 193]، وقال: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ [سورة القدر: 1]، والإنزال لا يصح على ما هو قديم، لا سيما على قولهم أنه صفة قائمة بذات البارئ تعالى، وما كان قائماً بذات البارئ تعالى لم يصح فيه الإنزال.

وقال تعالى: **مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا** ﷺ [سورة البقرة: 106]، وهذا يفيد حدوث القرآن من وجوه:

منها أنه وصفه بأنه منسوخ، والنسخ هو الإزالة عند أهل اللغة، ولا بد منه عند أهل الشرع، وإن ضم إليه أوصاف أخر، لو كان قديماً لم يصح عليه الزوال؛ لأن القديم واجب الوجود في كل حال. ومنها قوله: آية، والآية هي الدلالة، وهذا يقتضي الحدوث أيضاً؛ لأن القديم لا يصح الاستدلال به.

ومنها قوله: **نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا** ﷺ [سورة البقرة: 106]، وقوله: نأت، يفيد الحدوث، وقوله: بخير منها، يقتضي ذلك، لأن القديم لا يصح الإتيان به، ولا بما هو خير منه، إذ الخير هو النفع الحسن، أو ما يؤدي إليه، ولا يصح الانتفاع إلا بما هو محدث دون القديم.

ومنها قوله: أو مثلها، والقديم لا مِثل له.

وقال تعالى: **اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ** [سورة الزمر: 23]، وصفه بأنه منزل، ووصفه بأنه أحسن الحديث، ووصفه بأنه حديث، وبأنه كتاب لاجتماعه، وبأنه متشابه لاشتباهه في الفصاحة والسلامة من التناقض، وكل هذه الصفات لا تليق بما هو قديم، وإنما تصح على المحدث، وقال تعالى: **كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**[سورة هود: 1]، وصفه بأنه كتاب لاجتماعه، ومنه سميت الكتيبة كتيبة لاجتماعها، والاجتماع لا يصح على القديم، ثم وصفه بإحكام آياته والإحكام هو التأليف على وجه مخصوص، وهذا مجاز في الكلام، وحقيقة في تأليف الأجسام، والتأليف هو دلالة الحدوث في الوجهين جميعاً، ثم وصفه بأنه آيات، أي: دلالات للعباد على ما كلفوه من الشرائع، وغير ذلك، فلو كان قديماً لم يصح كونه دليلاً، ثم وصفه بالتفصيل، وبأنه من لدن حكيم خبير، وكل هذا يقضي بالحدوث على كل وجه إلى غير ذلك من الآي الكريمة التي دلت على حدوثه، ومتى قال المخالف إن هذه الآيات، وإن اقتضت الحدوث إلا أنها دالة على حدوث هذا الذي بيننا وليس بكلام الله تعالى على الحقيقة، وإنما هو عبارة عن كلامه تعالى، وكلامه معنى قديم قائم بذاته ليس بحرف ولا صوت[67].

(67) شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة – (182/1)، كتاب الإيضاح في شرح المصباح – (223/1)، الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين – (681/1).

الخاتمة:

وتشتمل على أبرز النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

1- أن الخلاف في أصول الدين بين الزيدية والأشاعرة يتمحور حول قضايا عقدية جوهرية، تمس التوحيد والعدل الإلهي وآثارها في باب التكليف والمسؤولية.

2- أن مذهب الزيدية يقوم على تنزيه الله تعالى عن الظلم والقبائح.

3- أن الخلل في فهم الإرادة الإلهية والقضاء والقدر كان سبباً رئيساً في نشوء كثير من الخلافات العقدية بين الفرق الكلامية.

4- أن المنهج العقلي المنضبط بالنص الشرعي يمثل أساساً مهمًّا في تقرير مسائل الاعتقاد وتصحيح الانحرافات العقدية.

5- أن دراسة الخلاف العقدي دراسة علمية مقارنه تسهم في ترسيخ العقيدة الصحيحة وتعميق الوعي العقدي لدى الباحثين وطلاب العلم.

التوصيات:

1- العناية بدراسة مسائل أصول الدين دراسة علمية تحليلية مقارنة بين المذاهب الكلامية، مع الالتزام بالمنهج الموضوعي القائم على الدليل.

2- تشجيع الباحثين على تحقيق ودراسة التراث العقدي الزيدي وإبرازه في الدراسات الأكاديمية المعاصرة.

3- إدراج موضوعات الخلاف العقدي في مقررات أصول الدين بالجامعات، بأسلوب علمي متوازن يجمع بين العقل والنقل.

4- توجيه الدراسات المستقبلية إلى بحث أثر الخلاف العقدي في الواقع الفكري والسلوكي للأمة.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] تاريخ ابن خلدون- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي- دار القلم- بيروت- ط: الثالثة، 1984م.

[2] طبقات الزيدية الكبرى- العلامة إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله (1152هـ). تحقيق: عبدالسلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية. ط: الأولى، 1421هـ/2001م.

[3] مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، دار المختار، دمشق، سوريا، ط: سنة 1400هـ/1980م.

[4] أعلام المؤلفين الزيدية-عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية. ط: الأولى 1420هـ/ 1999م.

[5] العقود اللؤلؤية في تأريخ الدولة الرسولية- الخزرجي علي بن أبي بكر (ت: 812هـ). ط: الأوروبية.

[6] مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار (شرح البسامة) محمد بن علي بن يونس الزحيف الصعدي (ت: بعد 916هـ) تحقيق: عبد السلام الوجيه والأستاذ خالد قاسم المتوكل، ط: الأولى- مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

[7] أئمة اليمن القسم الأول، محمد بن محمد زبارة، مطبعة النصر الناصرية، تعز، ط: الأولى، سنة 1375هـ.

[8] لوامع الأنوار، لمجد الدين المؤيدي، طبع مركز أهل البيت صعدة، 1422هـ.

[9] مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبدالله الحبشي مركز الدراسات اليمنية صنعاء 1972م.

[10] رحيق الأنهار في تراجم رجال الأزهار، القاضي أحمد بن عبدالله الجنداري، مكتبة غمضان- صنعاء.

[11] الذريعة. للشيخ آقابزرك الطهارني، دار الأضواء- بيروت. ط: الثالثة، سنة 1403هـ.

[12] معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (دون ط) دار إحياء التراث العربي- بيروت.

[13] الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- بيروت- ط: السادسة.

[14] تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي- أحمد بن محمد الشامي- - دار النفائس- منشورات العصر الحديث- بيروت- ط: الأولى،1407هـ.

[15] الموسوعة اليمنية: إعداد وإشراف وتحرير: أحمد جابر عفيف وآخرون- دار الفكر المعاصر- بيروت- 1412هـ/1992م.

[16] مصادر التراث في المكتبات الخاصة باليمن (مجلدان): الأستاذ عبدالسلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية- عمّان- الأردن- ط: الأولى، 1420هـ / 2002م.

[17] مطلع البدور ومجمع البحور- القاضي العلامة المؤرخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال (ت1029هـ-1092هـ)- تحقيق: عبدالرقيب مطهر محمد حجر- مركز أهل البيت عليهم السلام للدراسات الإسلامية- ط: الأولى- 1425هـ/ 2004م.

[18] روائع البحوث في تاريخ مدينة حوث- قاسم حسن السراجي- مؤسسة التبصرة للطباعة والنشر، 2019م.

[19] الأزمنة والأمكنة- أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: 421هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت - ط: الأولى، 1417.

[20] الاعتقاد - هجر أهل البدع - أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: 526هـ) - تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس- دار أطلس الخضراء - ط: الأولى، 1423هـ / 2002م.

[21] اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - باب في فرقة الجبرية - أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ) - تحقيق: علي سامي النشار-دار الكتب العلمية - بيروت.

[22] إعلام الأعلام بأدلة الأحكام - محمد بن حسن العجري (ت:1430هـ) - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية-صنعاء - ط: الأولى، 1423هـ/ 2002م.

[23] الإيضاح في شرح المصباح - أحمد بن يحيى حابس رضي الله تعالى عنه (ت:1061) - دار الحكمة اليمانية - ط: الأولى، 1420هـ /2000م.

[24] البداية والنهاية - أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي البصري (ت:774) - دار الفكر، 1407هـ/1986م.

[25] التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري أبوعبدالله (ت:256) طبع تحت مراقبة: محمد عبدالمعبد خان. ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الدكن.

[26] التبصرة في التوحيد والعدل - الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون الحسني (ت:421هـ) - مكتبة التراث الإسلامي - ط: الأولى، 1423هـ / 2002م.

[27] تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:852). تحقيق: محمد عوام. طبع دار الرشيد- سوريا. ط: الأولى. 1406هـ/ 1986م.

[28] تيسير المطالب في أمالي أبي طالب- الْسَّيِّد يَحْيَى بن الْحُسَيْن بن هَارُون بن الْحُسَيْن بن مُحَمَّد بن هارُون بن مُحَمَّد بْن القاسِم (ت:424هـ) تحقيق: عبد الله بن حمود العزي - مكتبة أهل البيت عليهم السلام، ط: الأولى، 1446هـ/ 2024م.

[29] جمهرة أشعار العرب - اللفظ المختلف ومجاز المعاني - أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت: 170هـ) - حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي - نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

[30] حقائق المعرفة - الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان عليه السلام (ت566هـ) - تحقيق: عبدالله بن حمود العزي - اليمن - صعده - 1424هـ/ 2003م.

[31] الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة في قواعد التابعة - أحمد بن الحسن الرصاص (ت: 621هـ) تحقيق: إمام عبد الله حنفي. دار الآفاق العربية- ط: الأولى، 2002م.

[32] الديباج الوضي - الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن إبراهيم بن علي الحسيني المتوفى سنة 749هـ.

[33] رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس – الإمام الحاكم أبو سعيد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي(ت:494) – دار المنتخب العربي – ط: الأولى، 1415هـ/ 1995م.

[34] رؤية الله تعالى بين العقل والنقل– عبد الله حمود درهم العزي – دار الحكمة اليمانية، للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان– ط: الأولى – 1417هـ/1996م.

[35] سنن الترمذي – أبو عيسى (ت: 279). تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر – ومحمد فؤاد عبد الباقي – وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر– ط: الثانية، 1395 / 1975.

[36] سير أعلام النبلاء – شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط– مؤسسة الرسالة –بيروت– ط: الثالثة – 1405هـ / 1985م.

[37] شرح الأصول الخمسة – القاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت: 415هـ) الإمام مانكديم المستظهر بالله أحمد بن الحسين (ت: 420) – دار احياء التراث العربي – ط: الأولى،1422هـ /2001م.

[38] شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة – الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان (ت: 614هـ) – تحقيق: إبراهيم يحيى عبدالله الدرسي – مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية – ط: الأولى، 1430هـ.

[39] صحيح البخاري– محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي – تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر –دار طوق النجاة– ط: الأولى، 1422هـ.

[40] صفة الصفوة – أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي(ت: 597هـ)– تحقيق: محمود فاخوري– د. محمد رواس قلعه جي – دار المعرفة – بيروت – ط: الثانية، 1399هـ/1979م.

[41] طبقات الشافعية – أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة – تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان – عالم الكتب – بيروت – ط: الأولى– 1407.

[42] الطبقات الكبرى– أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد (ت: 230هـ) – تحقيق: محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية– بيروت – ط: الأولى، 1410هـ / 1990م.

[43] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم – ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، من آل الوزير(ت: 840هـ)– حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط– مؤسسة الرسالة، بيروت– ط: الثالثة، 1415هـ / 1994م.

[44] القول المفيد على كتاب التوحيد – باب فيه مسائل – محمد بن صالح العثيمين – دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية – ط: الثانية، محرم 1424هـ.

[45] الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين – الفقيه العزي محمد بن يحيى مداعس (ت:1351هـ) – مكتبة أهل البيت عليهم السلام – ط: الأولى، 1440هـ/ 2019م.

[46] كتاب منهاج المتقين في علم الكلام – العلامة يحيى بن الحسن القرشي – مؤسسة الإمام زيد بن علي عليه السلام.

[47] كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال – علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت: 975هـ) – تحقيق: محمود عمر الدمياطي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى 1419هـ/ 1998م.

[48] اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي– أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (363 – 449هـ)– تحقيق: محمد سعيد المولوي – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – ط: الأولى، 1429هـ/ 2008م.

[49] المجالسة وجواهر العلم – الجزء السادس عشر – أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت: 333هـ) – تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان – جمعية

التربية الإسلامية (البحرين– أم الحصم)، دار ابن حزم– بيروت– 1419هـ.

[50] المجموع المنصوري الجزء الثاني– الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان – مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية– عمّان – الأردن.

[51] مجموع رسائل الإمام المنصور بالله – الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة – (ت:614هـ) – مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية – ط: الأولى، 1422هـ / 2002هـ.

[52] مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي – مكتبة التراث الإسلامي– ط: الأولى، 1423هـ/2002م.

[53] مختصر معارج القبول – أبو عاصم هشام بن عبد القادر بن محمد آل عقدة – مكتبة الكوثر. الرياض – ط: الخامسة، 1418هـ.

[54] المطالب العالية من العلم الإلهيّ – أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606 هـ) – تحقيق: الدّكتور أحمد حجازي السّقا – دار الكتاب العربي – بيروت– ط: الأولى 1407هـ 1987م.

[55] المعتمد في أصول الدين – محمود بن محمد الملاحي الخوارزمي (ت:536ق) – تحقيق: ويلفرد مادلونغ– الهدى– لندن.

[56] المعتمد في أصول الفقه – محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (ت: 436هـ) تحقيق: خليل الميس – دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى، 1403.

[57] المعجم الكبير للطبراني – سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ) – مكتبة الزهراء – الموصل – ط – الثانية، 1404هـ - 1983م.

[58] معجم رجال الاعتبار وسلوة العارفين – عبدالسلام بن عباس الوجيه – الناشر – مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية – ط: الأولى، 1421هـ / 2000م.

[59] الرسالة في نصيحة العامة – الإمام الحاكم أبو سعيد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي (ت:494هـ) – دار النضيري للدراسات والنشر– ط: الأولى، 1443هـ /2022م.

[60] كتاب الشافي – الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان (ت:614هـ) – مكتبة أهل البيت عليهم السلام – ط: الثانية، 1443هـ /2022م.

[61] الملل والنحل – أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت: 548هـ) – تحقيق: محمد سيد كيلاني – دار المعرفة – بيروت، 1404م.

[62] المنتظم في تاريخ الأمم والملوك – جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)– تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية، بيروت– ط: الأولى، 1412هـ / 1992م.

[63] الفروق اللغوية– أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن مهران(ت: 395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة، القاهرة – مصر.

[64] الوافي بالوفيات– صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي – تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى – دار إحياء التراث– بيروت – 1420هـ/ 2000م.

[65] ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة– الأمير الحسين بن بدر الدين (ت:663هـ) – مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع صنعاء– ط: الثانية، 1422هـ / 2001م.